جـامـعـة الشّـيخ العربي التبسّي –تبسّة-
كلّية الحقوق و العلوم السّياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير التنافس السعودي الإيراني على أمن الخليج

مذكّرة مكمّلة لنيل شهادة الماستر في العلوم السّياسية

تخصّص دراسات إستراتيجية

إعداد:
- زهية رابح
- إيمان عبيدي

إشراف:
- سمـيـة بلعيـــد

الإسم و اللّقب	الدّرجة العلمية	الصّفة
عطية إدريس	أستاذ محاضر ب	رئيسًا
سمية بلعيد	أستاذ مساعد أ	مشرفًا و مقرّرًا
أمير عبّاد	أستاذ مساعد أ	عضوًا مناقشًا

السّنـة الجـامـعيـة: 2016/2015م

شكـر و عرفـان

نتقدّم بالشّكر الجزيل للأستاذة " سميّة بلعيد" على تفضّلها للإشراف على هذه الدراسة

و على الإهتمام الكبير و المتابعة المستمرة في كل مراحل الدراسة، بفضل نصائحها و توجيهاتها القيّمة التي إستطعنا من خلالها أن نحقّق الأفضل في هذا العمل.

كما لا يفوتنا أن نتقدّم بالشّكر لكل الأساتذة الذين غرفنا من معينهم و تشرّفنا بالدراسة على أيديهم، و نخص بالذكر أعمدة العلوم السياسية في جامعة تبسة

كما لا ننسى أن نشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

و ختاما لهذه الكلمة، نشكر كل من ساندنا في إنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيبة في لحظة ضيق.

إلى كل هؤلاء أتقدّم لهم بكل الشكر و التقدير و العرفان على مساعدتهم لي في إنجاز هذا العمل المتواضع.

-بارك اللّه فيكم جميعا-

مقدمة

تمهيد

لاشك ان تحقيق الامن والاستقرار والحفاظ عليهما هما من الغايات التي ترنو اليها الدول في سياستها الداخلية والخارجية، وهذه الغايات في الحقيقة تكاد تكون ان صح تسميتها بالمقدسة، لما لتحقيق الامن والاستقرار من دور في نهوض وتقدم الشعوب والامم.

فالخليج العربي هو منطقة تشهد تنافسا شديدا نظرا لموقعه الاستراتيجي والثروة الوفيرة والموارد الطبيعية، والقوى الإقليمية والعالمية على حد سواء تتنافس وتتصارع على الدوام سعيا منها لحماية مصالحها وتوسيع نفوذها حسب طموحاتها.

1-طرح الموضوع:

من أهم صور التنافس الإقليمي التي يمكن أن تحدد المشهد الإستراتيجي للخليج العربي،ذلك التنافس بين إيران و السعودية .ورغم أن هذا التنافس قديم،لكنه يكتسب أهمية خاصة الآن.

إن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران بدأت منذ العام 1928،إلّا أن فصول هذه العلاقة لم تكن دائما في أحسن أحوالها، فالتغيرات السياسية الإقليمية على سبيل المثال كانت قد ألقت بظلالها على تلك العلاقات قبل قيام الجمهورية الاسلامية في ايران عام 1979، وباتت هذه العلاقات تتأرجح بين التفاوت والتقارب،و لربما تعد مراحل التقارب التي شهدتها العلاقات السعودية الايرانية ذات فائدة كبيرة على العالمين العربي والاسلامي ، من خلال مواقف البلدين من مواجهة المد الشيوعي في المنطقة،الا ان سقوط نظام الشاه الذي انتهى بثورة الشعب الايراني، وتاسيس الجمهورية الايرانية عام 1979 ادى الى برود العلاقات السعودية الايرانية ،بالرغم من ان المملكة من اوائل الدول التي سارعت بالاعتراف بالنظام الجديد في ايران.

وقد احدثت الثورة الايرانية واقعا جديد في المشهد السياسي الاقليمي،لاسيما فيما يتعلق بمنطقة الخليج ،هذا الواقع القى بظلاله على العلاقات الايرانية العربية بشكل عام والعلاقات السعودية الايرانية بشكل خاص.

وعليه فان كل من الثورة الايرانية وحرب الخليج الاولى ،تعد من اهم المتغيرات التي سببت في تصعيد حدة التنافس بين المملكة السعودية وايران اذ تشكل المملكة مع ايران اهم االدول في منطقة الخليج العربي.

2-دوافع اختيار الموضوع :

نظرا لما يحدث على الساحة الخليجية من تنافس وتوتر بين القوى الاقليمية داخله،خاصة بين السعودية وايران ،وتاثير هذا التنافس على امن الخليج العربي،فان مبررات اختيار الموضوع نابعة من الدوافع الاتية :

أ-الدوافع الذاتية:إن إنتماءنا للعالم العربي والعالم الاسلامي ،إستوجب علينا دراسة موضوع التنافس السعودي الايراني ،وانعكاساته على أمن الخليج.

ب-الدوافع الموضوعية : تتلخص في النقاط التالية:

توفير دراسة علمية تتناول موضوع أمن الخليج العربي في ظل التنافس السعودي الايراني المستمر والمتجدد.

3-اهمية الموضوع :

تكمن اهمية الدراسة في معرفة مدى تاثير التنافس بين السعودية وايران على امن منطقة الخليج العربي خاصة وابراز الدور الاقليمي لكل من السعودية وايران ، ومحاولة استنتاج اجراءات للتقليل من حدة هذا التنافس.

4-أهداف الدراسة :

تتمحور أهدافنا من خلال الدراسة:

- التعرف على اسباب التنافس السعودي الايراني واهم مظاهره.
- التعرف على انعكاسات التنافس على امن الخليج.
- ابراز مدى تاثير مستوى العلاقات السعودية الايرانية على أمن منطقة الخليج.

5- الدراسات السابقة:

دراسة محمد سالم الكواز (2014)المعنونة ب:**العلاقات السعودية الايرانية 1979-2011** هدفت الى دراسة مسارات التفاوت في العلاقات السعودية الايرانية وابراز مراحل التقارب والتباعد في العلاقات ،ومحاولة تفسير التطور والتغير الذي طرا عليها مابعد 1979 وتحليل التغيرات التي حصلت في النظام الاقليمي نتيجة الاحداث والحروب التي شهدتها المنطقة،كذلك التغيرات في النظام الدولي بعد انهيار المعسكر الشرقي مما انعكس على العلاقات السعودية الايرانية.

-دراسة عبد الحكيم الطحاوي (2004)المعنونة **بالعلاقات السعودية الايرانية واثرها في دول الخليج العربي** يتناول هذا الكتاب العلاقات السعودية الايرانية وتاثيرها على دول الخليج وابراز اهمية دول الخليج خاصة ايران والسعودية باعتبارهما مصدرا مهما للطاقة.

6-الاشكالية:

على ضوء ماتم تناوله من خلال التقديم تتضح معنا معالم الاشكالية العامة لموضوع البحث كمايلي:

كيف يؤثر التنافس السعودي الايراني على أمن وإستقرار منطقة الخليج؟

ولتفكيك الاشكالية نطرح جملة من التساؤلات التالية:

1- كيف اكتسبت منطقة الخليج مكانتها الحيوية على المستوى الدولي؟

2- ماهي أهم الاحداث المفصلية في العلاقات السعودية الايرانية ؟

3-هل يمكن القول ان استقرار امن الخليج العربي مرتبط بما ستؤول اليه العلاقات السعودية الايران

7-الفرضيات:

الفرضية الأولى: العلاقات السعودية الايرانية هي العلاقات الثنائية المتحكمة في أمن منطقة الخليج

الفرضية الثانية:مستوى التنافس الايراني السعودي مرهون بالقضايا المذهبية فيالمنطقة.

الفرضية الثالثة: ا امن واستقرار الخليج العربي مرتبط بمدى التوافق والتقارب بين ايرانوالسعودية.

8-حدود الدراسة:

من غير المستساغ حسب -اعتقادنا- دراسة أي بحث أكاديمي دون تحديد اطاره المكاني والزماني .

أ-الاطار المكاني:يتجلى الاطار المكاني للدراسة في منطقة الخليج العربي عامة وتحديدا دولتي السعودية وايران باعتبارهما محور دراستنا.

ب- الاطارالزماني: للتحكم في العناصر التحليلية للموضوع لابد من تحديد اطاره الزمانيوذلك من خلال الفترات ماقبل الثورة الايرانية ومابعدهاسنة 1979 الى غاية يومنا هذا.

9-المنهجية المستخدمة:إنطبيعةالدراسةوموضوعالبحثهوالذييفرضعلينالمناهجالتيينبغياعتمادها واستوجبعلينا في خضم هذه الدراسة استخدام المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** من مسح مختلف التطورات التي مرت بها العلاقات السعودية الايرانية خلال فترة الثورة الايرانية ومابعدنجاح الثورة عام 1979 ومواكبة كافة الاحداث خلال هذه الفترات الى وقتنا الحاضر.

- **المنهج الوصفي:**من خلال وصف مجريات الاحداث واسبابها وماستؤول اليه وتوضيح طبيعة العلاقات السعودية الايرانية .

- **منهج دراسة الحالة:** من خلال التركيز على منطقة الخليج من جهة والسعودية وايران من جهة اخرى.

10-هيكلية الخطة:

من خلال معالجة الاشكالية العامة والاجابة عن الاجابة عن الاسئلة الفرعية المطروحة سابقا تم تقسيم الدارسة الى ثلاثة فصول كمايلي:

الفصل الاول: يتضمن هذا الفصل ثلاثة مباحث تطرقنا فيه الى الجانب النظري والمفاهيمي للدراسة وارتاينا في هذا الصدد الى شرح مفهومي التنافس والامن وتعريفهما من الناحية اللغوية والاصطلاحية،ومحاولة اعطاء تصور لمفهوم الامن وفقا لبعض المدارس التي اهتمت بهذا الموضوع ،وتعريفه الموسع والضيق بالاضافة الى كل من مستويات الامن وابعاده ،كما حاولنا ربط مفهوم التنافس بجملة المفاهيم المشابهة له كالنزاع والصراع والازمة والتوتر ...الخ .

الفصل الثاني: تضمن مبحثين الاول كان التركيز فيه على الاهمية الجغرافية والاقتصادية والجيوبولتكية لمنطقة الخليج،وتسليط الضوء على هذه المنطقة لمعرفة كافة الثغرات والنعرات التي ترتبط بكل من ايران والسعودية كاهم دول المنطقة التي شهدت وتشهد العلاقة بينهما توترا وتصاعدا ملحوظا،اما المبحث الثاني فتم التطرق فيه لتاريخ العلاقات السعودية الايرانية قبل وبعد الثورة الايرانية وابرز الاحداث التي توقفنا عندها لمعرفة اسباب التقارب والتباعد بينهما، ومتابعة التسلسل الزمني للاحداث الى يومنا هذا .

الفصل الثالث: حولنا من خلاله الوقوف على دراسة تحليلية تبرز مختلف جوانب التنافس السعودي الايراني وابرز مظاهره ،ومحاولة تغطية اهم جوانب التنافس والبحث في اسبابه وانعكاساته على امن منطقة الخليج ووضع تصور لمستقبل المنطقة واستقرارها في ظل هذا التنافس على اعتبار انه مليء بالتطورات والاحداث اليومية .

الفصل الأوّل: التّأصيل النّظري للدّراسة.

يعتبر حقل العلاقات الدولية زاخر بالمفاهيم والمصطلحات التي تواكب كافّة التّطورات والظواهر التي حدثت سواء على مستوى بنية النّظام الدولي أو مستوى الفواعل، ومن ثمّ فإن التّحولات والتغيرات التي حدثت أثّرت بشكل كبير على بعض المفاهيم التي تتغير وفق للتّحولات السياسية الرّاهنة، حيث أنّ التّعمق في هذه المفاهيم لمحاولة ضبط وصياغة تعريف لها يستلزم الوقوف عند أبرز التطورات ومواكبة جميع الأحداث التي تعنى بدراستها و إعطاء تصور عام حولها.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق لمفاهيم الأمن والتنافس ومختلف المفاهيم وأبرز النظريات التي إهتمّت بدراسة الأمن وعلاقة التنافس ببعض المفاهيم.

المبحث الأول: مدخل عام لفهم ظاهرة التنافس

تعتبر ظاهرة التنافس حالة طبيعية عند الإنسان، تنشأ في معظمها نتيجة إحتكاك وسعى الأفراد والجماعات لأجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم، إنطلاقا من إمكانياتهم المتاحة التي عادة ما تكون متشابهة لدى الجميع على شكل علاقة تسابق سلمي، ولكن كلما حاول أحد الأطراف المبالغة في الإنفراد بهذه المصالح والإحتفاظ بها لنفسه ومنع الآخرين من الوصول إليها، كلما شكل ذلك سببا لجلب التوتر الذي يمكن أن يخرج التنافس على نطاقه السلمي، ليتحول إلى صراع أو نزاع عنيف.

وعليه فإنّ هذا المبحث يتناول في مطالبه مفهوم التنافس من الناحية اللغوية والإصطلاحية، وصلته بالمفاهيم الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم التنافس

درس بعض المفكرين التنافس من الناحية الإقتصادية لكن بعد ظهور وإرتباط الإقتصاد بالمجالات الأخرى خاصة منها السياسة –الإقتصاد السياسي– برز هذا المفهوم في حقل العلاقات الدولية.

أولا: التنافس لغة: هناك عدة تعاريف نذكر منها مايلي:

التّنافس يرجع إلى الأصل اللّاتيني و الذي يعني بالفرنسية وترجمتها في اللغة العربية اللّعب معا في حين تعرف كلمة التنافس في اللغة العربية: تنافس، يتنافس، تنافسا، منافسة، تنافس القوم في كذا أي تسابقوا فيه وتباروا فيها دون أن يضر أحدهم بالآخر، تنافس الدولتان في تنمية الصناعة بمعنى المنافسة: وهي نزعة فطرية تدعو إلى بذل الجهد في سبيل التفوق وتحمل الآخر، والذي يدفع أطراف أو جماعات للتسابق والتزاحم بهدف

بلوغ هذه القيمة وكما ورد في القرآن الكريم في الآية 26 من سورة المطففين مخاطبا عباده بحثهم على بذل الجهد والتنافس النبيل لنيل الجزاء الحسن " **وختامه مسك وفي ذلك فليتنافس المتنافسون** "[1]، فالتسابق في الخيرات هو منبع الدفع ومصدر التقدم في المجتمع حسب المعنى القرآني للتنافس [2]

ثانيا: المعنى الاصطلاحي للتنافس:

– التنافس هو عملية من عمليات التفاعل المصاحبة لإعداد القرار السياسي، وهو نشاط يسعى من وراءه طرفان أو أكثر من مجتمع لآخر، وفي داخل المجتمع الواحد، يركز هذا التفريق على كون التنافس يتمحور حول عملية التفاعل المصاحبة لصنع القرار السياسي، وافتراض وجود طرفان أو أكثر لهما نفس الهدف الذي يسعيان لتحقيقه داخل المجتمعات، أو بين الدول غير أنه يبقى تعريفها قاصرا لمفهوم التنافس، ولا يغطي مختلف جوانبه.

كما يعرف التنافس بأنه حالة تجمع بين طرفين دوليين أو أكثر، تتميز بالطابع السلمي بعيد عن أي مظهر من مظاهر العنف والتوتر، والنزاعات، للشكل الذي لا تنعكس فيه سلبا، على طبيعة العلاقات بين أطرافها، ومن أجل تحقيق المصالح والمكاسب موضوع التنافس، وهذا التعريف ينبهنا أنه من المستبعد أن يدفع التنافس بين الدول إلى التوتر والتنازع كيف يجب أن يكون وليس كما هو موجود.[3]

– كما يعرف التنافس بأنه مفهوم سياسي يشير إلى حالة الاختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصراع، وتأخذ أبعادا اقتصادية وسياسية لتحقيق مصالح ومكانة في الإطار الدولي.[4]

– ويعرف أيضا بأنه حالة يختلف فيها طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة سواء كانت تلك الأهداف حقيقية أم متصورة، أو حول الموارد المحدودة.

كما يعرف على أنه موقف معين، يكون لكل من المتفاعلين فيه علما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر.[5]

---

[1] "**الآية 26**" من سورة المطففين.

[2] عبد الله فلاح عودة العضايلة، "**التنافس في آسيا الوسطى**"، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011)، ص4.

[3] عبد الرزاق بوزيدي، "**التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (بسكرة، 2010)، ص11.

[4] سامي محمد يوسف الجعفري ،"**التنافس على السلطة في العصر العباسي الاول (232–132 هـ/ 749– م849)**"، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ الاسلامي، (جامعة سانت كليمنتس العالمية ،2010)، ص 12

[5] يسري دعبس، "**معجم المصطات السياسية**"، (الاسكندرية :البيطاش للنشر والتوزيع،2009)،ص214.

وهو أسلوب من أساليب التعبير عن الارادة ومظهر من مظاهر المشاركة في تحقيق الشيء المراد الوصول إليه ومن مقوماته القوة والمنطق والمشاركة في ذلك سلبا وايجابا، وهو تعارض او تواجه شخصين او مجموعتين في ملاحقة هدف واحد او شيء واحد، شرط ان يكون استعماله أوالوصول إليه مقتصرا على أحد الطّرفين.

المطلب الثاني: المفاهيم ذات الصلة بالتنافس

أولا: الصراع

– إن مفهوم الصراع في الأدبيات السياسية المتخصصة ينظر إليه باعتباره ظاهرة ديناميكية، فالمفهوم من جانب يقترح موقفا تنافسيا معينا، يكون كل من المتفاعلين فيه عالما بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطرا أيضا لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر، من هنا كان هناك اتجاه يتصرف إلى التركيز على البعد التنافسي بين الأفراد أو الجماعات[1] .

– كما يعرف على أنه عدم التوافق ناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح، بين مجموعتين أو أكثر ورغم ذلك يختلف الصراع عن النزاع في أنه حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات يمكن اعتباره أعمق من النزاع، ولذلك عادة ما يكون الحديث عن إدارة الصراع، وليس حله خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات، فالصراع أوسع وأشمل واعقد[2] .

يمكن القول أن التنافس يختلف عن الصراع، فالأفراد قد يتنافسون على شيء دون أن يدركوا انهم يتنافسون عليه، أو يتنافسون دون أن يسعى أحدهم إلى منع الآخر من تحقيق أهدافه، لذلك فالتنافس قد يرقى ليصبح صراعًا عندما تحاول الأطراف صراعًا عندما تحاول الأطراف دعم مراكزها على حساب مراكز الآخرين، وتعمل على الحيلولة دون تحقيق غاياتهم، أو تحييدهم بإخراجهم من اللعبة أو حتى تدميرهم، ويمكن أن نعرف التنافس على أنه" :الحصول على أكبر قدر ممكن من المصالح الذاتية دون الإضرار بمصالح الآخرين[3]

[1] منير محمود بدوي، "**مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع**"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 03، (يوليو 1997)، ص 36.

[2] إكرام بركان، " **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية** "، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية، باتنة، 2009، ص 10.

3محمد بن عبد الوهاب بن محمد علي النقلي، "**التنافس الامريكي الاوروبي على المنطقة العربية خلال الفترة 1945–2000**" ،2000 ،ص24.

ثانيا: النزاع

- عرف النزاع في برنامج دراسات السلام الدولي على أنه: [1]

- النزاع هو اختلاف فعلي بين طرفين يتصور كل منهم عدم توافق أهدافه مع الآخر أو عدم كفاية الموارد لكلاهم وتعويق تحقيق أهدافهم.

- النزاع هو التصور أو الاعتقاد باختلاف المصالح وأن تطلعات كل أطراف النزاع لا يمكن تحقيقها تزامنا معا.

- النزاع هو أي حال يوجد فيها طرفان اجتماعيان يتصوران أن أهدافهما غير متوافقة.

- النزاع هو سيارة عن مجموعة من الإدراكات لجملة من الأهداف غير المتوافقة.

- يعرف يوسف ناصيف حتى النزاع على أنه تصاعد بين اتجاهات مختلفة أو عدم التوافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعينة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغييره.

-يمثل النزاع ظاهرة محورية في المجتمع بين فئات وطبقاته المختلفة، ولابد التوازن بين قوى المجتمع من أجل ألا يتحول إلى صراع وتعارض في الأهداف. [2]

-بعض التعاريف الخاصة بالنزاع: [3]

هناك تعريف شامل و عام للنزاع، ينطلق من كونه حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين أو أكثر حالة من التناقض و عدم التطابق في المصالح و الأهداف، قد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية)أو معنوية قيمية (الإيديولوجيا أو الهوية مثلا) (جون بورتون / John BURTON).

في سعيها لتحقيق أمنها يدخل الأفراد و الجماعات و الدول في حالات متعددة من النزاعات للحفاظ على استقرارها و القضاء على أي خطر أو تهديد خارجي، أي أنها تعمل على التحرر من التهديد (الأمن حسب باري بوزان / Barry BUZAN)، و هنا يكون النزاع متعلق بفكرة الأمن و مقتضياته.

- وضع اجتماعي ينشأ حين يسعى طرفان أو أكثر لتحقيق أهداف متعاكسة أو غير متلائمة.

ويمكن ملاحظة النزاع في العلاقات الدولية حيث يتجلى على شكل الحرب

---

[1] زياد العمادي ، "**حل النزاعات** :"**برنامج دراسات السلام**"، **جامعة السلام التابعة للامم المتحدة**" ،2009، ص9

2 إسماعيل عبد الفتاح، "**معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**"، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2008)، ص 280.

3 ابراهيم بولكاحل، "**تعريف النزاع**"، على الرابط التالي:

http://oulemkahel.yolasite.com/resourcem

- كتيجة يتم التهديد بها وكواقع فعلي، على حد سواء – وكسلوك في المساومة يكاد يصل إلى مرحلة العنف.

وجوهر النزاع يكمن في الاختلاف في الاهداف مايؤدي الى تعارض المصالح وعدم التوافق وعادة مايكون الاختلاف حول امور قيمية او حول الموارد ،في حين ان التنافس اساسه عدم التوافق في الاهداف المستقبلية للاطراف المختلفة وهو بذلك يقترب من مفهوم النزاع فكلاهما يعتمدان على القوة والوسائل الاخرى في تحقيق اهداف الاطراف .

ثالثا: الأزمة

الأزمة مصطلح قديم ترجع أصوله التاريخية إلى الطب الإغريقي – نقطة تحول – بمعنى أنها لحظة قرار حاسمة في الحياة، وهي تطلق للدلالة على حدوث تغيير جوهري ومفاجئ في جسم الإنسان، ففي القرن السادس عشر شاع استخدام هذا المصطلح في العاجم الطبية وثم اقتباسه في العلاقات الدولية، وبالتالي فهي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما، تتميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد، وترتبط بتجاذبات قديمة لابد أن تزول لتحل محلها ارتباطات جديدة، وتورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث[1]

-ومن التعاريف الخاصة بالازمة نذكر مايلي: [2]

-يعرف جون سبايز الأزمة: انها تطالب فيها دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الأمر الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلا ع الحرب ،الأزمة تبدأ عندما تقوم دولة ما بفعل تكون تكلفته كبيرة لدولة أخرى، وهي لا تعني نشوب الحرب، بل تذهب إلى اتخاذ قرار فاصل إما بتسوية الأزمة سلميا والتخلي عن فكرة الصدام المسلح أو بتصعيدها إلى حالة الحرب بين الأطراف.

– وهي موقف يحدث فيه صراع أو تضارب في الأهداف أو المصالح مما يؤدي إلى حالة من الصدام السياسي أو العسكري .

✓ يعرفها "**تشارلز ماكليلاند**" بأنها : " عبارة عن تفجرات قصيرة، تتميز بكثرة و كثافة الأحداث فيها، و تتميز أيضا بالسلوك المتكرر، أي أن كل أزمة تأخذ مسارا مماثلا لغيرها".

[1] عبد الاله البلدواي، ماهي الأزمة وكيف ندير الأزمات ؟ على الرابط التالي:
www.suronline.org/alabwab/edare.../1447.htim

[2] علي بن هلهول الرويلي ، "الازمات تعريفها– ابعادها– اسبابها"، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011)، ص4.

- ✓ كما يعرفها تشارلز هيرمان Charles Herman بأنها "تهديد كبير ومفاجئ في وقت قصير".
- ✓ كما تعرف الأزمة بأنها "تحول فجائي عن السلوك المعتاد، تعني تداعي سلسلة من التفاعلات يترتب عليها نشوء موقف مفاجئ ينطوي على تهديد مباشر للقيم والمصالح الجوهرية للدولة، مما يستلزم معه ضرورة اتخاذ قرارات سريعة في وقت ضيق وفي ظروف عدم التأكد وذلك حتى لا تتفجر الأزمة في شكل صدام عسكري أو مواجهة."
- ✓ كما يعرفها جون سبانيير John Spanier بأنها "موقف تطالب فيه دولة ما بتغيير الوضع القائم، وهو الوضع الذي تقاومه دول أخرى، مما يخلق درجة عالية من الإدراك باحتمال اندلاع الحرب.".
- ✓ من التعاريف المقدمة للأزمة الدولية أيضا أنها "موقف مؤثر جدا في العلاقات بين طرفين متخاصمين لا يصل إلى مرتبة الحرب، بالرغم من قوة المشاعر العدائية والحرب الكلامية بين الأطراف.0"

الأزمة تحمل ثلاث خصائص رئيسية: [1]

–عنصر المفاجأة: كون الأزمة لا تكون متوقعة بالنسبة لصانع القرار.

–عنصر التهديد: أي أن درجة التهديد التي تواجه وحدة صنع القرار كبيرة.

–عنصر الزمن: من حيث محدودية وقت الاستجابة للأزمة، إذ أن صانع القرار لا يملك متسعا من الوقت للتعامل مع الأزمة بحكم أنها مفاجئة

الأزمة السياسية فهي المتعلقة بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول وترتبط أيضا بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن الوطني للدول.

والازمة في مجملها تختلف عن التنافس اختلاف كبيرا ،فالازمة بعناصرها تمثل حالة مؤقتة ومفاجئة للسلوك المعتاد عن طريق اتخاذ مواقف تطالب بتغيير الوضع القائم مما يشكل احتمالا باندلاع حرب ،اما التنافس فهو اختلاف في المصالح بين طرفين او اكثر ويكون واضح المعالم بابراز اعلان الاطراف لاجراءات تعكس اهدافهم، ومدى تعارضهم نحو نفس الشيء .

[1] **نفس المرجع**، ص5 .

رابعا: التوتر:

التوتر هو حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة من الطرف الآخر، لا يؤدي اللجوء إلى استعمال القوة لكن يحاول فيه كل طرف إلى عدم الوصول الطرف الآخر إلى تحقيق أهدافه ومصالحه .

وأسباب التوتر عادة هي في الغالب مرتبطة بأسباب النزاع فمثلا التوتر الذي حصل عام 2001 في العلاقات الأمريكية الصينية إثر تصادم مقاتلة صينية بطائرة تجسس أمريكيية فوق الأجواء الصينية، وبالمقابل حمل الطرف الأمريكي الطائرة الصينية مسؤولية الخطأ، وانتقد بقوة ما وصفه بالأساليب العدوانية التي تتبعها الصين في اعتراض للطائرات في الوقت الذي يصر على أن الطائرة الأمريكية تعتبر أرضا أمريكية، بموجب القانون الدولي وليس من حق الصين مصادرتها أو تفتيشها، ولقد أدى هذا الحادث أيضا إلى زيادة مخاوف الو.م.أ من أن تبيع الصين معلومات تجسسية خطيرة لروسيا من خلال أجهزة الحاسوب الموجودة في الطائرة، ولقد أوضح السفير الأمريكي في بكين آنذاك أن هذا الحداث يثير قلق الحكومة الأمريكية ولا يمكنه القبول به، وفي محاولة لمنع تصعيد هذا التوتر والحيلولة دون تحوله إلى أزمة دبلوماسية كبيرة مع الصين، اجتمع الرئيس الأمريكي مع وزير دفاعه ومستشار الأمن القومي ووزير الخارجية لمناقشة التحقيق من هذا التوتر. [1]

كما ان التوتر والتنافس يختلفان في نقاط ابرزها ان التوتر يعبر عن حالة من الشك وعدم الثقة بين طرفين لايؤدي بالضرورة لاندلا ع حرب في حين ان التنافس قد يؤدي الى النزاع في حال التصادم والتعارض التام في المصالح ،في حين يشتركان في كونها يسعيان لمحاولة عدم وصول الطرف الاخر لاهدافه وتحقيق مصالحه.

المبحث الثاني: التفسير النظري لظاهرة الأمن

يعد مفهوم الأمن من أصعب المفاهيم التي يتناولها الباحثون، فهو بشكل عام مفهوم نسبي متغير يتميز بالتعقيد، وفقا لطرق تناوله، فالأمن ذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة ويتعرض لتهديدات وتحديات مباشرة وغير مباشرة، من مصادر مختلفة، وعليه يتضمن هذا المبحث مطالب تتحدث عن مفهوم الأمن ومفهوم الأمن القومي وأبعاده.

[1] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، "**النظريات في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع)، 1985، 125.

المطلب الأول: مفهوم الأمن

يعتبر الأمن من المواضيع الأكثر جدلا والأوسع مجالا في سياق مناقشتها على غرار مفاهيم أخرى، إذ يعتبر من المفاهيم المعقدة التي تكون معالمها غير ثابتة وواضحة، وفي هذا المطلب سنتطرق للأمن من حيث التعريف اللغوي والاصطلاحي، وكذلك التعريف الإجرائي.

أولا: تعريف الأمن لغة وإصطلاحًا

إنّ الأمن ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، لذا يرى باري بوزان أن الأمن مفهوم معقد، ينبغي الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل بدءا بالسياق السياسي للمفهوم مرورا بالأبعاد المختلفة له وإنتهاءًا بالغموض والاختلاف الذي يرتبط بع هند تطبيقه في العلاقات الدولية.

1- تعريف الأمن من الناحية اللغوية: هو نقيض الخوف ويعني السلامة، وكلمة الأمن لغة مصدر الفعل أمن، أمنا، أمانا أي اطمئنان النفس وسكون القلب وزوال الخوف ويقال أمن الشر أي سلم منه، وكذلك يقال أمن فلان على كذا أي وثق به وجعله أمينا عليه، وهي هنا تعني الاطمئنان بأن الشيء في حماية من الخطر[1] .

وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية والعربية والأجنبية كلمة الأمن مرادفا للطمأنينة أو نقيضا للخوف، أو نساوي لانتقاء الخطر، متفقا مع ما ورد في النص القرآني حيث نجد كلمة الأمن، في الصيغ المختلفة، فالأمن في الأصل هو الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله، وهو الإيمان، وهو ما ينجز عنه من راحة النفس، فبإنشاء مفاهيم الأمن والأمانة والإيمان وهي الأكثر في النص القرآني.

فإن كلمة " الأمن " وحدها قد وردت خمس مرات بهذه الصيغة وسبع مرات بصيغ " آمنين " ومنها ثلاث مرات ذكر فيها

" الأمن " بصيغة مقابلة للخوف في قوله تعالى: " **فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وأمنكم من خوف**"،[2] وقوله كذلك: " **وليبدلنهم من بعد خوفهم آمنا** "[3] وقوله تعالى: " **وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به** " ومنه فالأمن هو ضد الخوف.

---

[1] سليمان عبد الله، الحربي، "**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/25، الرابط التالي:

http://www.caws.org.lb/homme/electronic

[2] "**الآيات 2-3-4**" من سورة قريش.

[3] "**الاية 55**" من سورة النور.

2- أما المعنى الاصطلاحي للأمن: فهو ذلك الطرف الضروري لنمو الحياة الاجتماعية وازدهارها، وهو الشرط لنجاح أي وجه من أوجه النشاط البشري، زراعيا أو صناعيا أو اقتصاديا بل أنه من ألزم الضروريات لحفظ كيان الدولة واستقرارها.[1]

❖ الأمن مرتبط بالدرجة الأولى بإدراكات الدول والوحدات السياسية، فهو يرتبط بمقومات الدول ومصالحها وأهدافها الحيوية وأهدافها، ولهذا سعت الدول إلى تبني مفاهيم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، حسب الظروف التي أفرزتها تلك المرحلة، وبالتالي فمفهوم الأمن يتأثر بالبيئة الداخلية كما يتأثر بالبيئة الخارجية للنظام الدولي.[2]

ثانيا: تعريفات مختلفة للأمن: [3]

أ- هنري كيسنجر: Henry Kissinger عرفه بأنه أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ صفة في البقاء.

ب- ماكنمار: Makenmar هو أبرز منظر لمفهوم الأمن وربطه مع التنمية بعلاقة ترابطية عضوية، حيث قال: إن الأمن يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وقال : " إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل.

ج- "وولتر ليبمان: Wolter lippmann" يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدو وجود تهديد للقيم المكتسبة اما من وجهة النظر الذاتية، فيعني عدم وجود مخاوف من تعرف هذه القيم للخطر .

3-التعريف الموسّع والضّيق للأمن

لقد كانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ فجر البشرية بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر، ويعرف الامن في الاتجاه التقليدي بانه حماية مصالح الدولة الوطنية من التهديدات الخارجية بإستخدام القوة العسكرية لقطع دابر مصادر التهديد الخارجية، وضمان إستمرار تحقيق

[1] هايل عبد المولي طشطوش، "**الأمن الوطني وعناصر قوة الدول في ظل النظام العالمي الجديد**"، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 18.

[2] قريب بلال، "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه "، التحديات والرهانات**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر، 2010)، ص 11.

[3] جون بيلس سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 414

تلك المصالح، وهذا لايتحقق إلا بزيادة الإمكانات العسكرية التي تجعل الدول تنظر بعين الرضا إلى ما تتوفر عليه من قوة وإقتدار يجعلانها آمنة فيما يتعلق بعدم تهديد مصالحها.[1]

وللتخلي عن النظرة الضيقة للامن اقترح باري بوزان فكرة التوسيع من خلال توسيع دائرة قطاعات الامن وعدم حصره في الجانب العسكري ،ومن هذه القطاعات والتي برز تاثيرها بشكل واضح القطاع السياسي والقطاع الاقتصادي وكذا المجتمعي بالاضافة اجانب العسكري ،فبعد انتهاء الحرب الباردة طرات على النظام الدولي جملة من التحولات احدها الاهتمام بالجانب المجتمعي والثقافي والاقتصادي وهذه الاتجاه ارتبطت بتحديد مفهوم معاصر للامن ويمكن استعاب مضامين هذا الاتجاه من خلال الاقتراب الى العناصر التالية ،التي تشكل دلالات جوهرية في الدراسات الامنية :

- صورة التحولات الدولية المباشرة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية).
- التحديات والرهانات التي فرضتها هذه التحولات اقتصاديا، قيميا وأمنيا.
- التطورات الرئيسية لمفهوم الأمن[2].

المطلب الثاني: مستويات الامن

للأمن أربع مستويات لخصه الدكتور عبد المعطي زكي في أربع نقاط كالآتي:

اولا :الأمن الوطني: حماية الدولة ضد أي أخطار داخلية أو خارجية للدولة وهو ما يعبر عنه بالأمن القومي.

ويعرفه امين هويدي الامن القومي لأي دولة هو عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها في الحاضر والمستقبل ،مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والدولية ،ويتمحور المستوى الوطني للامن بالاساس على مجموعة من الاخطار الداخلية والخارجية ،التي تمس الكيان الداخلي للدولة والقصد منه ضمان تأمين الدولة من الداخل مع توافر القدرة على دفع التهديد الخارجي، وصولا لتحقيق حياة آمنة مستقرة، في إطار حدود الدولة، والتي التزاماتها السياسية، وهو مستوى مركب من عدة جزئيات، فالأمن الداخلي لهذا المستوى يسمى الامن المحلي، وهو جزء من البعد السياسي.[3]

يعني الأمن القومي عادة أمن الدولة أي أمن السلطة التي تمثل في معظم الأحيان، مصالح طبقات اجتماعية أو تيارات سياسية في المجتمع.

---

[1] مريم شرفي ،"**التصور الامني لمدرسة كوبنهاغن**" ،الحوار المتمدن،2014.

[2] خالد معمري،"**التنظير في الدراسات الامنية لفترة مابعد الحرب البادرة "دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد11سبتمبر**"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،(الجزائر، 2008)،ص16

[3] جون بيلس سميث، "**عولمة السياسة العالمية**"، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 414

1- يعرف الأمن القومي بأنه تأمين سلامة الدولة من الأخطاء الداخلية والخارجية التي قد تؤدي إلى إخضاعها لسيطرة أجنبية وتبيان النظام الدولي السائد يؤثر تأثيرا بالغا في مفهوم الأمن القومي وتوجهاته.

ففي الفترة التي سادت فيها التعددية القطبية وامتدت من مطلع القرن العشرين حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كان الاهتمام بالأمن القومي مرتبطا بعملية توزيع مناطق النفوذ بين الأطراف الكبرى في النظام الدولي، غير أن الاهتمام بالأمن القومي تطور وتغير عندما ساد نظام الثنائية القطبية بعد سنة 1945، ومع انهيار المعسكر الشيوعي والاتحاد السوفياتي ظهر نوع من الأمن الكوني الذي تكيفه وتهيمن عليه دولة واحدة[1] .

ويرجع استخدام مصطلح الأمن القومي عموما إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مجلس الأمن القومي الأمريكي سنة 1947، ومنذ ذلك التاريخ انتشر مفهوم الأمن

القومي وشاع استخدامه في العلوم السياسية واتسم بالغموض لأنه لم يصبح ميدانا علميا مستقلا يعبر عن نظرية علمية ذات تمنهج واضح المعالم[2] .

2- من التعاريف المدعمة للمفهوم الذي يشمل الإجراءات المتخذة من الدولة في مواجهة ما يهددها على مستوى حدودها، وما جاء في الموسوعة السياسية للأمن هو ما تقوم به الدول للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية أو انهيار داخلي، أما موسوعة العلوم الاجتماعية، فتعرف الأمن الوطني على أنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية .

3- أما الاهتمام العربي بمفهوم الأمن القومي في العصر الحديث فتعود إلى السبعينيات من هذا القرن خاصة بعد تفجر الصراع العربي الإسرائيلي .

وقد قدم جملة من الباحثين الأكاديميين الكثير من الاسهامات في تعريف الأمن القومي منها مايلي: [3]

- علي الدين هلال : الأمن القومي هو تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع ولكن مع تغليب الطابع العسكري

---

[1] محمد المجذوب، "**الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق**"، تاريخ تصفّح الموقع، الرابط التالي:
www.mokarabat.com/56061.htm

[2] "**نفس المرجع**" .

[3] لندة عكروم، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، (عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 18.

– "عباس نصر الله": الأمن القومي يتجسد في قدرة الدولة وقوتها على مواجهة الأخطار والتحديات الخارجية والداخلية، وتأمين مظاهر الأمن والاستقرار ضمن الدولة التي تشكل قاعدة لتطور المجتمع، وإنَّ مظاهر التطور هذه تشكّل القاعدة الأساسية لإنتاج متطلبات الأمن القومي.

– "روبرت مكنمارا": الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وليس هو القوة العسكرية وإن كان يحتويها ، وليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، فالمشكلة العسكرية ما هي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن الكبرى؛ فالأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، "كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن وكلّما نظم الناس مواردهم الإنسانية والطبيعية لمد أنفسهم بما يحتاجون إليه، وتعودوا على التوفيق السلمي بين المطالب المتنافسة في إطار المصلحة القومية الأكبر، فإن درجة مقاومتهم للعنف والفوضى سوف تتزايد بدرجة كبيرة".

وبشكل عام صار الأمن القومي مفهوم كلي متعدد الجوانب و المستويات، فالأمن هو فكر قبل تطبيقه على أرض الواقع، لأنه يعد من العلوم الإنسانية التي تشتمل على فلسفة وعقيدة، وهو كبقية العلوم الإنسانية ليس له صفة الثبات الدائم ، لكنه متغير وفق تطورات الفكر الإنساني أما الأمن عند التطبيق فهو ضرورة إنسانية تضرب جذورها في أعماق تاريخ الجنس البشري ، فمنذ بدء الخليقة وجدت لكل مخلوق الآلية والوسيلة للدفاع والبقاء.[1]

كما أن مفهوم الأمن القومي في الدول لا يقوم من فراغ، بل أنه يأتي جرّاء مواجهة الدول الأخرى ومفاهيمها الأمنية أوّلا، ومواجهة وحدات النظام الدولي الأخرى ومبادئها وأهدافها وسياساتها ثانياً، أي أن الدولة تواجه مشكلات شتى ، بعض مصادرها من داخل الدولة ، وبعضها مصدره الوحدات الدولية الخارجية.

و عرّفه "معمر بوزنادة" في كتابه المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي بأن الأمن الوطني هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة الدول الذي يضمها نظام اجتماعي واحد من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية.[2]

نستنتج من خلال هذه التعاريف أنها تركز على الأمن الوطني في بعده العسكري، فالدولة تسعى لزيادة قدراتها العسكرية وبذلك عادة ما يكون البعد العسكري مسيطرا على سياسات الدول ويكون دور المدنيين من القادة السياسيين محدود للغاية حيث أن العنصر العسكري هو المدعم والقائم على استمرار الأمن.

[1] هشام محمود الإقداحي، "**تحديات الأمن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي)**"، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009)، ص39

[2] **"نفس المرجع"**، ص40.

ثانيا: الأمن الإقليمي

ظهر هذا المستوى بعد الحرب الباردة التي عرفت تنافسا شديدا بين المعسكرين الغربي والشرقي ،حيث كانت وحدات سياسية ضمن المعسكر الشرقي لضمان مصالح معينة تحت مظلة الاتحاد السوفياتي ،ووحدات اخرى ضمن المعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية

وتسعى هي الاخرى لتحقيق مصالح معينة .

إرتبط نظام الأمن الإقليمي بظهور إتجاهات فكرية في أدبيات العلاقات الدولية، و أبرزها:

-المدرسة الاقليمية

-مرسة التكامل

-مدرسة النظم

ويعبر هذا المستوى عن سياسته تنتهجها مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى هذه الدول كافة قدراتها وقواها لتحقيق استقرارها في المحيط الإقليمي، بما يردع التدخلات الأجنبية من خارج الإقليم، وقد انتشر استخدام هذا المصطلح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية فظهرت تنظيمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية منظمة الوحدة الإفريقية. [1]

الامن الدولي: لقد برزت فكرة هذا النظام في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى ،بعد انشاء عصبة الامم وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية انشات هيئة الامم المتحدة

ولتحقيق الامن الدولي يجب توافر مجموعة من الشروط ابرزها:

-حظر اللجوء الى القوة او التهديد بها في العلاقات الدولية الا في حالتين

من خلال الجهاز الدولي او في حالة الدفاع عن النفس

-احترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات المبرمة .

-عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

-تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية .

تقوم نظرية الأمن الدولي على فكرة مفادها أن أي اعتداء يقع على أي دولة مهما كانت صغيرة يعد اعتداء على الجماعة الدولية، ككل وبالتالي فإن مسؤولية رد هذا العدوان أو ردعه لا تقع على عاتق الحماية الدولية كلها، ومن هذا المنطلق انشأت العديد من المنظمات التي تعنى بهذا الشأن ومنها هيئة الأمم المتحدة .

[1] فايز محمد الدويري، "**الأمن الوطني**"، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007)، ص 44.

المطلب الثالث: أبعاد و مرتكزات الأمن

يعتبر الأمن من أهم المواضيع التي تسعى كل دولة للحفاظ عليه وذلك بمحاربة كل ما يهدد أمن مجتمعها مواردها الاقتصادية وحدودها الجغرافية، خاصة بعد ظهور فواعل جديدة على الساحة الدولية التي تهدد هذا الاستقرار.

أولا: أبعاد الأمن

أ- البعد السياسي: وهذا الذي يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي الداخلي للدولة. ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة، وهو ذو شقين داخلي وخارجي يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية وبالسلام الاجتماعي والوحدة الوطنية، اما البعد الخارجي فيمثل بتقدير أطماع الدول العظمى والكبرى والقوى الإقليمية في أراضي الدولة، ومواردها ومدى تطابق أو تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وتحكمه مجموعة من المبادئ الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية وأسبقيتها.

ب- البعد الاقتصادي: الذي يرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب وتوفير سبل التقدم والرفاهية له، فإن مجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا، الوطنية التي تعنى بتنمية واستخدام كافة موارد الدولة لتحقيق اهدافها السياسية.

كذلك النمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان والحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة وبناء قوة الردع الاستراتيجية وتنمية التبادل التجاري وتصدير العمالة ونقل التكنولوجيا وتوظيفها، ويرمي إلى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الجماهير وتوفير سبل التقدم والرفاهية.

ج- البعد الاجتماعي: الذي يرمي إلى توفير الأمن الاجتماعي للجماهير بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعوب بالإنتماء و يرمي إلى توفير الأمن للموظفين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالانتماء والولاء وإقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات وتطوير الخدمات ويرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة[1] .

د- البعد الثقافي والإيديولوجي: الذي يؤمن الفكر المعتقدات، ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم وهو الذي يعزز ويؤمن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية ويوسع قاعدة الشعوب بالحرية والكرامة ويؤمن الوطن والمواطن، وبالقدرة على تحقيق درجة الرفاهية

[1] محمد النعناعي، "**أبعاد الأمن القومي**"، تاريخ تصفّح الموقع، 2016/04/13، الرابط التالي:
http://www.blogspot.com/2010/blog-post-08-htm l8

مناسبة للمواطنين وتحسين أوضاعهم المالية بصورة مستمرة، إذا الدور الثقافي بالغ الأهمية في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعولمة، وصراع الحضارات، إذ أخذناه بالمفهوم الشامل متضمنا الفكر والثقافة والتعليم والإعلام والفنون والأدب، فالأمن القومي يعني تمكين الشعب من ممارسة القيم الخاصة به على أرضه المستقلة[1]

د- البعد العسكري: تتحقق مطالب الدفاع والأمن والهيئة الإقليمية وذلك من خلال بناء قوة عسكرية قادرة على تلبية احتياجات التوازن الاستراتيجي العسكري والردع الدفاعي على المستوى الإقليمي لحماية الدولة من العدوان الخارجي بواسطة الاحتفاظ لهذه القوة في حالة استعداد قتالي دائم وكفاءة قتالية عالية الدفاع عن حدود الدولة وعمقها والقوة العسكرية هي الإدارة الرئيسية في تأييد السياسة الخارجية للدولة، وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الإقليمي، ويمتد البعد العسكري إلى إعداد الدولة والشعب للدفاع ودعم الجهود الحربي في زمن الصراع المسلح ولتحقيق مطالب الردع في فترات السلم.

ثانيا: مرتكزات الأمن

حسب الدكتور حسين زكريا يتم صياغة الأمن على ضوء أربع ركائز أساسية:

أ- إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ب- رسم استراتيجية – لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

ج- توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة، القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

د- إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها، وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجيا أو داخليا. [2]

المطلب الرّابع :النّظريات التي إهتمّت بدراسة الأمن

لقد شكّل الأمن موضوعًا مركزيًّا في برامج بحث الأُطر النّظرية التقليدية وحتى المعاصرة مفهومًا محوريا في الدّراسات الدولية، ولقد كانت التيارات التقليدية وخاصّةً منها الواقعية والليبرالية أوّل من إهتمّت بموضوع الأمن لكن إختلف كل تيار في نظرته حول أهمّية الأمن على باقي المسائل الأخرى، ومع نهاية الحرب الباردة ظهرت تيارات أخرى عالجت قضية الأمن بمنظور مختلف وركّزت على القضايا الأخرى كالبنائية والنّقدية.

[1] "**المرجع نفسه**"

[2] هشام محمود الاقداحي، "**المرجع السابق**"، ص 41.

أوّلًا: الأمن في المنظور الواقعي

ظهر التيار الواقعي على أنقاض المدرسة الواقعية بعيدًا عن الإعتبارات الأخلاقية والقانونية التي ركزت على منطلقات أخرى في فهم مسار العلاقات الدولية و أبرزها القوّة والامن.[1]

يعد الأمن الهدف الأسمى الذي يصبو لتحقيقه الواقعيون الجدد للعلاقات الدولية في اطار الواقعية الجديدة وذلك بديلا عن الكلاسيكيين الذين يسعون الى القوة وهو ما ادى ببعض المحللين في العلاقات الدولية الى تصنيف الواقعية الجديدة ضمن الاتجاه الاخلاقي اكثر منها ضمن الاتجاه الواقعي ورغم اقرار الواقعيين الجدد بالهدف الامني ،الى ان "والتر walter" وغيره من الواقعيين يعترفون بفكرة مفادها ان الدولة العقلانية هي التي تسعى الى القوة عندما يكون الهدف الامني قد تحقق هذ ا السياق ظهر المفكّر "جون مارشايمر john merchuimer" وكأنّه يناقض والتر في هذه الفكرة معتبرا ان الدول تهدف بشكل او باخر الى زيادة قوتها وبالتحديد قوتها العسكرية ثم يعود ليعترف بأهمية هدف الأمن على أن لايكون ذلك على حساب هذه القوة ،فالدول تسعى الى تحقيق اقصى قدر ممكن من الامن مع تدعيم قوتها العسكرية في نفس الوقت.[2]

ثانيا: الامن في المنظور الليبرالي

بني التصور الامني لهذا الاتجاه استنادا لفكرة الطرح السلمي الديمقراطي الكانطي ،التي مفادها ان الدول الديمقراطية لا تذهب الى الحروب وهي الفكرة الي تبناها وودر ويلسون woodrow wilson مع بداية القرن العشرين لتفادي اندلا ع حرب عالمية ،فوجود سند داخلي للسلام والرقابة المجتمعية على اعمال الحكومة والتمثيل غير المتحيز لمصالح خاصة وتحمل متكافيء للاعباء في تنظيم السياسات يؤدي الى اندلا ع النزاعات بشكل حتمي .كما تؤكد اللبرالية بشقها المؤسساتي على دور المؤسسات في تحقيق الامن الدولي وحتى تعزيز الامن الداخلي عبر مااصبحت تملكه من صلاحيات وعناصر تسمح لها بضبط الجوانب في المسائل الداخلية كنتاج لتحولات التي مست السياسة العالمية والتي لم تعد تجعل الدول تتصرف بشكل منفرد في سياستها الداخلية.[3]

---

[1] جندلي عبد النّاصر، "**مرجع سابق**"، ص 43.

[2] سامي صالح الكعبي، "**مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الإقليمي العربي أنموذجا**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الاوسط ،2013)، ص43.

[3] انور محمد فرج ، "**الواقعية في العلاقات الدولية "دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**"، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2008)،ص385

ثالثًا: الأمن في المنظور النّقدي

تهدف النظري النقدية الى ابراز القيم الأخلاقية، والدالة في العلاقات الدولية والتي يوجهها مصطلح التحرير، فمقاربة الامن الانساني النابعة من الدراسات النقدية تمنح الفرد المرجعية الوحيدة للأمن الحقيقي معرفة لديهم في كلمة تحرير، يعود هذا المصطلح إلى "هوركايمر hurrcaymr" والذي حسبه يرجع هدف النظرية النقدية الى سعادة كل الافراد اي الانسانية الواعية بنفسها او بذتها يصبح بذلك التهديد معرفا في كل مايعيق تحرير الفرد ،وبالتالي فالأمن يعني غياب التهديدات والتحرير من الاكراهات المادية والإنسانية التي تمنع الفرد من القيام بإختياراتهم.[1]

[1] فريدة حموم، "**الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 2004)،ص25.

ملخص الفصل

ممّا سبق فقد تناولنا مفهوم التّنافس من النّاحية اللّغوية والإصطلاحية، والذي يعني بإختصار: حالة الإختلاف بين الدول لا تصل إلى مرحلة الصّراع وتأخذ أبعاد إقتصادية وسياسية لتحقيق مصالح ومكانه في الإطار الدولي و كذلك صلته ببعض المفاهيم كالتوتر والأزمة و الصراع والنزاع.

كما تطرقنا لمفهوم الأمن بصفة عامة والذي يعني تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها، وإسهامات بعض النظريات التي اهتمت بموضوع الامن كالواقعية والليبرالية والنقدية ،اذ اهتم النظريات التقليدية في محاولة ربط الامن ببعه العسكري خاصة الواقعية والمؤسسات في اليبرالية ،في حين ان النظريات الجديدة ركزت بشكل كبير على الجانب الثقافي والاجتماعي للامن، كما تطرقنا إلى أبعاد الأمن والمتمثلة في البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الثقافي، المستويات فتبدأ بالمستوى الداخلي إلى المستوى الإقليمي إلى الدولي.

الفصل الثانّي: أهمية منطقة الخليج العربي .

تتّمتع منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي، و تتميز بأهمية استراتيجية و موقع جغرافي فريد، ما جعلها محل إهتمام و تنافس دولي، و سوق مهم من خلال ما تملكه من موارد و إمكانيات "النفط ، الغاز ، اللؤلؤ " .

كما أن منطقة الخليج العربي بجميع دولها المكونة له تحوي علاقات جماعية من جهة، و ثنائية من جهة أخرى، و من بين تلك العلاقات و أكثرها تعقيدا العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام، و السعودية الإيرانية بشكل خاص.

وعليه فإنّنا في هذا الفصل سنتناول مبحثين: الأول يحتوي ثلاثة مطالب تتمحور في الدراسة الجيوسياسية و الاقتصادية و الجيوبوليتكية، أمّا المبحث الثّاني فسنتطرق فيه إلى العلاقات السّعودية الإيرانية قبل و بعد الثورة الإيرانية، وأبعاد التقارب و التباعد بين السعودية و إيران .

المبحث الأول: الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي

برزت أهمية الخليج العربي في العلاقات الدولية خلال القرن المنصرم بعد تبلور الصّراع التاريخي الطويل بين الدول الإستعمارية الكبرى، بهدف السيطرة على أجزائه لأغراض شتى، بعضها إستراتيجي و الآخر اقتصادي و إذا كانت الإستراتيجية قد تأكدت في محاولات الإستعمار المتكررة لربط أقطار هذه المنطقة بسياسته، فإن الأغراض الاقتصادية المتعاظمة الأهمية برزت عقب إكتشاف النفط، الذي أصبح العالم المتقدم بحاجة ماسة اليه باعتباره أهم مصادر الطاقة والصناعة، ضف إلى ذلك ماتتميز به المنطقة من الناحية الاستراتيجية بكونها تتوسط العالم وتمر بها اشهر الطرق التجارية التي تربط اوروبا بالشرق الادنى والاقصى، و عليه فاننا في هذا المبحث سنتطرق في ثلاث مطالب الى كل من الاهمية الجيوسياسية، والاقتصادية ،والجيوبولتيكية للخليج العربي.

المطلب الاول: الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي

بدايةً وقبل الحديث عن الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي، يجب التعرف على موقعه.

أولا: موقع الخليج العربي

يقع الخليج العربي في جنوب غرب قارة اسيا، وهو على شكل ذراع بحري يتصل من طرفه الجنوبي بخليج عمان، و البحر العربي فالمحيط الهندي، و يحده من الشمال الأغوار و البصرة و حتى مضيق هرمز صعودا، ويحده من الغرب شبه الجزيرة العربية.

يقع الخليج العربي ما بين خطي طول 48و 57 شرقا خطي 24 و 40شمالا، و الخليج العربي عبارة عن منخفض مائي كبير ضحل المياه نسبيا يبلغ متوسط عمقه 30 قدم أو 91 مترا و يزداد العمق في الشرق وكلما تقدمنا جنوبا بالقرب من هرمز حوالي 360 قدما أي 110 مترا، أما في الأقسام الغربية فيقل العمق حتى يصل إلى 120 قدما أي حوالي 37 مترا مساحة الخليج العربي تغطي(239.000)كم مربع.[1]

تسمية هذا المسطح المائي بإسم الخليج العربي منتشرة و بشكل كبير في المنطقة العربية برمتها، و هي ذات التسمية التي تستعملها المنظمات في الدول العربية، أيضا فإن الأمم المتحدة هي الأخرى تعترف بهذا الإسم و تستعمله بشكل رسمي من جهة أخرى تطلق الجمهورية الإيرانية على هذا المسطح إسم خليج فارس، بينما تطلق تركيا على هذا المسطح خليج البصرة و عموما فإن الدول في كافة دول العالم ستستعمل إسم الخليج العربي.

و عليه فإن الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي في ملتقى القارات، أوروبا، إفريقيا، أسيا كان موضوع مصلحة حيوية و تنافس شديد بين القوى الكبرى،[2] أي قبل إكتشاف النفط و ستستمر هذه المصلحة حتى بعد نفاذ آبار النفط فأهمية منطقة الخليج العربي حاليا بالنسبة للقوى الكبرى، و لاسيما الولايات المتحدة

[1] فؤاد طارق العميدي ، "**الوضع الجغرافي للخليج العربي**"، الرابط:

www.uobolylon.edu.iq/uobcpmeges/lecture

الأمريكية لا ترتبط فقط بما تمثله المنطقة فقط من رهان إقتصادي إستراتيجي. و لكن ما تمثله المنطقة من رهان جيوستراتيجي في السياسة العالمية للقوة المهيمنة في مواجهة القوة المنافسة.[1]

ثانيا: أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج:

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للمصالح الغربية والأمريكية بوجه خاص، ليس بسبب موقعها الجغرافي فحسب انما لأهميتها النفطية، إذ تمتلك أكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط، أي السلعة الإستراتيجية التي يتوقف عليها النمو الاقتصادي العالمي.

ففي الوقت الذي وصل فيه الإنتاج العالمي من النفط الى حوالي (75) مليون برميل يوميا، يتوقع أن يصل الطلب العالمي وبزيادة سنوية على الطلب تبلغ حوالي (5,1) مليون برميل يوميا وأن ترتفع معدلات الإنتاج على النفط في عام 2020 الى حوالي (35) مليون برميل إضافي يوميا، مما يعني أن دول الخليج العربي ستكون 3 مليون برميل يوميا 3 في عام 2020 النفطي الى (115) المصدر الأساسي في تأمين الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط.

تتمتع دول الخليج العربي بإحتياطيات بترولية ضخمة ومؤكّدة، سهلة الإكتشاف، ومنخفضة

وتعد السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، أذ أنّ التكاليف مقارنة بأية منطقة اخرى في العالم، كما تحتل المركز الأول من الإحتياطيات، والذي يبلغ(265) مليار برميل، وهو ما يشكل حوالي

425 % من إحتياطي النفط العالمي

أما العراق فيحتل المرتبة الثانية من حيث الإحتياطي النفطي المؤكد بنسبة 112,5 مليار برميل، ثم ايران بإحتياطي قدره (98) مليار برميل، فدولة الإمارات بإحتياطي يبلغ (94)ه مليار برميل، فالكويت بإحتياطي يبلغ (96) مليار برميل.[2]

1 عمار جفال ، **التحيز و الاستمرارية في الاهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي** ، (الجزائر: مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية ،2008)، ص 5.

[2] سليم كاظم علي، **التواجد العسكري الامريكي في الخليج الدوافع والاسباب** ،مجلة الدراسات الدولية ، ع45،ص145

تشكل الخليج العربي نتيجة لهزات ارضية عنيفة حدثت في الطور الثالث من العصر الميوسيني ، تأثر الخليج العربي بنهري دجلة و الفرات حيث يجرف شط العرب الذي تشكل من التقاء النهرين وأصبح يسيطر على أهم المناطق الاستراتيجية في العالم ، كما يتحكم في أهم طرق النقل و التجارة من خلال باب المندب و قناة السويس بالاضافة إلى مضيق هرمز .

تطل على الخليج العربي ثماني دول هي : السعودية ، إيران ، قطر، الكويت ، الإمارات ، عمان و العراق أما دولة البحرين فهي تحيط به ضمن مياهه الإقليمية ، و أبرز خصائص الموقع الجغرافي للخليج العربي الذي اكتسى أهمية جغرافية كبرى :

- يقع في موقع إستراتيجي يجمع بين ثلاث قارات
- يتميز بطول المساحة المائية و البحرية
- سرعة تحرك السفن في حالة الغزو
- ليس في تقاليد دول المنطقة غريزة الغزو البحري [1]

و لاشك أن أهمية موقع الخليج العربي بالإضافة إلى ما أكسبه العرب من أهمية ، بحسن استغلالهم لموقعه طوال قرون عديدة قديما و حديثا ، كان سببا في جذب انتباه القوى الاستعمارية على مدار التاريخ قديما و حديثا ،للاستفادة من هذا الموقع المتميز و السيطرة على هذا المعبر الهام من جهة ، و من جهة آخرى إنهاء احتكار سيطرة العرب عليه .

و لذلك يتضح أن أهمية تلك المنطقة كانت موجودة بشكل كبير قبل اكتشاف النفط ، و أن اكتشافه أضف عليها أهمية كبرى ، وزاد من اهتمام العالم كله بهذه المنطقة التي تضاعف تأثيرها في العالم بأسره بعد ظهور البترول و أصبحت تتصدر أولويات الدول الاستعمارية الكبرى [2]

إن أهمية الخليج العربي كانت مقتصرة على كونه طريقا إستراتيجيا يتمتع بأهمية كبيرة ، كونه يربط بين الشرق و الغرب ، كما ازدادت أهمية الطريق الملاحي للخليج العربي بعد ظهور النفط نتيجة لمرور الناقلات

[1] عمر أحمد يحي ، "**الاهمية الجيو استراتيجية للخليج العربي**"، على الرابط الآتي:
http://omersd.blogspot.com/2014/11/blog–post-64html

[2] محمد أحمد جودة ، **تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر** ، المملكة العربية السعودية ، ثابت (جامعة الملك فيصل) ، ص 2.

المحملة بالنفط المستوردة من الخليج ، و بدأ يدخل كجزء مهم في اقتصاديات الخليج العربي إذ أصبحت خطط التنمية في الأقطار الخليجية تتغذى بشكل رئيسي من خلال واردات النفط .[1]

كما أصبح الأمن و الاستقرار في الإقليم ذات أهمية حيوية و مطلبا لدول العالم أجمع ، إذا ان تناقض المصالح الوطنية على المستوى الاقليمي أو الدولي قد يؤدي إلى حدوث الصراعات الدولية فمن يسيطر على الاقليم باستطاعته فرض رؤيته الامنية عالميا ، و تحقيق السيادة الدولية من خلاله .

و هو ما دفع "ديفيد سيوم " david siwomوكيل وزارة الخارجية الأمريكية إلى القول : إن كان العالم دائرة مسطحة و كان المرء يبحث عن مركزها فيمكن اعطاه حجة جيدة مفادها أن هذا المركز هو الخليج سواء العربي أو الفارسي حسب ما تنظر إليه ، من مكان في العالم اليوم فيه ذلك القدر من التقاء المصالح الوطنية و ما من منطقة بمثل هذه الأهمية الأساسية لاستمرار العالم و سلامته الاقتصادية كمنطقة الخليج [2]

المطلب الثاني : الأهمية الاقتصادية لمنطقة الخليج العربي .

غدت منطقة الخليج العربي محط اهتمام عالمي متزايد نظرا لتنامي أهميتها الإستراتيجية خلال العقود الماضية ، إذ يحتوي الخليج العربي على ثلثي احتياطي النفط المكتشف في العالم ، كما ينتج أكثر من ربع إجمالي الإنتاج العالمي من النفط ، و يخزن حوالي ثلث إجمالي الاستهلاك العالمي ، و تشير التقارير وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط سيزداد من 84 مليون برميل يوميا في عام 2005 إلى 116 مليون برميل يوميا عام 2030 ، ستبلغ حصة الخليج من إنتاج النفط ما يزيد عن 33 بالمائة من إجمالي الاستهلاك العالمي المتوقع بحلول عام 2020 .[3]

كما تعود الأهمية الإقتصادية للخليج إلى موقعه المتميز فهو يعتبر بمثابة بحر داخلي متفرع من المحيط الهندي (يفصل بينهما خليج عمان) ،يقرب المسافة البرية بين المحيط و البحر المتوسط ، و لا يوجد في عالم كله بحر داخلي له نفس الأهمية التي يمتع بها الخليج العربي ، فالسفن التي تعبره تزيد الحركة التجارية فيه و تزيد من قوة اقتصاد بلدانه .

---

[1] عبد الأمير الحيالي ، فراس عبد الجبار، "**دول الخليج العربي في عصر مابعد** النفط " ، مجلة ديالي ، (ع 33 ، 2009)، ص 12 .

[2] عصام نايل المجالي، "**تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**"، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع)، 2012،ص41.

[3] كريستينا كوخ ، "**الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**" ، على الرابط الآتي:

https://ar.qantara.dnst/doc/2854

كما تتوافر لدى دول الخليج القدرة على إنتاج النفط بتكلفة منخفضة نسبيا ، قياس بإنتاجه من بحر الشمال أو منطقة بحر قزوين ، مع ملاحظة أو توزيع الاحتياطات النفطية الخليجية المؤكدة ، يتصف بعدم التوازن ، فالبحرين تبلغ احتياطاتها 126 مليون برميل مقابل 5.5 مليار برميل لدى عمان ، و 16 مليار برميل في قطر ، بينما تبلغ في الكويت 96.5 مليار برميل و 97.8برميل في الإمارات . و 261.7 برميل في السعودية . [1]

كما تتفاوت القدرة الإنتاجية للدول الخليجية، و إن كان ما يتحكم في إنتاجها ليس المعطيات الفنية فقط، و إنما الضروريات الإقتصادية و التنموية الوطنية، جنبا إلى جنب مع الإعتبارات السياسية. فرغم أن إجمالي ما تستهلكه الدول الخليجية لا يتعدى مليونين و نصف(2.227.000) إلا أنها لا تنتج(15.263.000) برميل يوميا.

أي أنها تنتج بما يزيد عن حاجتها بحوالي 13مليون برميل، و يزداد الإستهلاك الخليجي للنفط سنويا بمقدار(145%) مع ملاحظة أن معدل الإستهلاك الفردي قد إرتفع في كل من قطر و السعودية و الكويت، في حين إنخفض في الإمارات و البحرين، و ذلك نتيجة تنفيذ هذه الدول و بدرجات متفاوتة سياسات إلغاء الدعم لأسعار الطاقة في السوق المحلية منذ 1999.

وتعتبر السعودية من الدول الاولى المنتجة والمصدرة لنفط وعليه زادت من الاهمية الاقتصادية للخليج العربي ككل لذلك فقد بدأت المملكة رحلة التنقيب عن البترول فى مرحلة مبكرة ، فقامت المملكة بمنح امتياز للتنقيب عن البترول للنقابة الشرقية العامة في عام 1923م ، وقد انتهى ذلك الامتياز في العام 1928م حيث لم تقم النقابة بإجراء أي أعمال تنقيبية . وقد دعم اكتشاف البترول في البحرين في العام 1932م من احتمال تواجد البترول في المملكة ، وفي العام التالي منحت المملكة امتيازا للتنقيب عن البترول لشركة ستاندرد أويل اوف كاليفورنيا (سوكال حينها وحاليا شيفرون) ، وقد تم حفر عدة آبار في حقل الدمام في مكمني رمال البحرين الأول والثاني اللذين اكتشف البترول فيهما في البحرين، إلا أنه لم يتم اكتشاف البترول بكميات تجارية ،. ثم توالت الاكتشافات بعد ذلك لتصل بنهاية عام 2010م إلى واحد وتسعين حقلا للبترول ،

[1] عبد العزيز عبد العزيز المهري ، **"التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد و أثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي و إستقرارها خلال فترة (1990-2010)"**، (جامعة الشرق الأوسط 2009) ،ص 30.

وسبعة وأربعين حقلا للغاز ، يحتوي الكثير منها على عدة مكامن ، وبلغ نصيب المملكة من الاحتياطي العالمي ما يقدر بحوالي 20% ، ولا تزال هناك مناطق كثيرة من المملكة لم يتم استكشافها بصورة كاملة.

وأظهرت الإحصائيات أن دول المجلس تمتلك ثلث الاحتياطي العالمي من النفط واكثر من خُمس الاحتياطي العالمي من الغاز وبذلك احتلت المرتبة الاولى عالمياً في احتياطي النفط والمرتبة الثانية عالمياً في احتياطي الغاز . مما مكنها من احتلال المرتبة الأولى عالمياً في انتاج النفط ، حيث بلغ انتاجها من النفط 17,1 مليون برميل يومياً العام 2012 ، وجاءت في المرتبة الثالثة عالمياً في انتاج الغاز حيث بلغ انتاجها من الغاز الطبيعي المسال 370 مليار متر مكعب.

كما تشير تقديرات ((كيو ان بي كابيتال)) إلى أن مخزون النفط الحالي على مستوى منطقة الخليج وعند مستويات الإنتاج الحالية سيستمر لمدة 70 سنة في حين أن مخزون الغاز سيستمر لمدة 118 سنة.

و إذا تغاضينا عن وجود النفط فالغاز لا يقل أهمية عنه ، و هو يبني توقع استمرار هيمنة الخليج العربي على أسواق الطاقة ، فعلى سبيل المثال تملك إيران و قطر اثنين من أكبر ثلاثة إحتياطات الغاز . إن تنامي الحاجة للطاقة يجعل من منطقة الخليج العربي المنطقة الوحيدة في العالم ، التي تملك قدرات إضافية كبيرة تؤهلها لتلبية الطلب العالمي المتزايد لاسيما احتياطات الدول الأسيوية ذات الاقتصاد المزدهر و من جهة أخرى إتجهت الدول الخليجية لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي، مستغلة ما لديها من إحتياطات مؤكدة، و رغم الأهمية النسبية التي إكتسبها الغاز الطبيعي من بين مصادر الطاقة في دول المنطقة, إلا أن النفط كان له الأثر الأكبر على هياكل الإقتصاديات الخليجية.[1]

اضافة إلى ذلك فإن الخليج العربي مركز عالمي لإنتاج اللؤلؤ [2]، و يمثل النفط بعدا هيكليا في أمن الخليج العربي إذ تحوي على المنطقة 55% من الإحتياطي النفطي العالمي المؤكد ، أي ما يبلغ 728 مليار برميل فهي تستأثر بمعظم الإحتياطات النفطية الموجودة في المنطقة العربية . و التي تمثل % 61.1 من الاحتياطي العالمي المؤكد المرهون 2007.

[1] **نفس المرجع** .ص 3.

[2] هشام منور، "**الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**" ، على الرابط الآتي:
http://www.Ogrenc.com/show-article–main–cfm?id=13053

المطلب الثالث: المنظور الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج.

تلعب الإعتبارات الجيوسياسية و الجيوإستراتيجية لأي إقليم دورا كبيرا في تحديد ماهية العلاقات البينية لدول الخليج العربي و أشكالها، و أليات التفاعل التي تحكم هذه العلاقات و تحديد مساراتها و إتجاهاتها و أهدافها.

لقد إستطاعت منطقة الخليج العربي أن تقفز خلال العقود الثلاثة الأخيرة إلى قمة الإهتمامات الدولية لعوامل عديدة يمكن أن نعزوها بالأساس إلى ثقلها النفطي الجبار و إلى موقعها الإستراتيجي المتميز و المقصود بالأهمية الجيوسياسية و الجيوإستراتيجية تلك الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي للخليج العربي و لإقليم الخليج، و قيمة هذا الموقع كأحد العناصر الرئيسية في التوازن الإستراتيجي الدولي.[1]

و عناصر القوة الجيوإستراتيجية للخليج العربي تكمن في الجغرافيا الإمكانيات و الموارد، درجة النمو الإقتصادي مستوى التقدم التقني و التكنولوجي كقادة المؤسسات السياسية، مستوى الروح المعنوية إذ أن بعض هذه العناصر تتوفر في الخليج العربي بدرجة متفاوتة نسبيا.[2]

إن المنظور الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج العربي، يكمن في ثلاث أبعاد: البعد الجغرافي، البعد الإقتصادي، البعد النفطي، و في ضوء الطبيعة العامة الجغرافية لمنطقة الخليج العربي و مجاله الحيوي، فقد تحول إلى قوة دافعة للدبلوماسية أو للإستراتيجية بمعنى أن خصائص البيئة الجغرافية تحولت إلى أساس جوهري في العلاقات الدولية، أي عندما ترتبط مسألة الحرب أو السلم بحقائق تحددها الظروف و الخصائص الجغرافية، و من ثم تتشكل السياسة على هذا الأساس و وفقا لذلك يطرح تصور مفاده أن الخليج العربي من الناحية الجغرافية السياسية أكثر إتساعا، و تقع على محور طرق المواصلات البحرية و الجوية بين أوروبا و الشرق الأوسط و غرب أسيا و جنوب شرق أسيا.[3]

---

[1] ياسر قطيشات ، "**واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي**"، على الرابط الآتي:
http://www.ahewar.org/deliat/show/art.asp?aid=255649

[2] عمر يحي أحمد ، **المرجع السابق** .

[3] نوار محمد ربيع الخيري ،" **مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد الأوروبي مسار العلاقات و حدود مجالات التعاون** "، مجلة الدراسات الدولية، ع 40 ، ص 32.

كما وظفت الولايات المتحدة الأمريكية نظرية كارل هاو سهوفر الخاصة بضرورة السيطرة على المناطق الإستراتيجية مثل الجزر و الممرات المائية و الموانئ حتى تضمن للدول المتحكمة الإستقرار و النمو.

و يمكن القول أن أهم المحددات التي حكمت علاقات الولايات المتحدة من جهة و دول الخليج من جهة أخرى، و دفعتهما إلى إقامة و تطوير علاقات طبيعية فما بينهما و أهداف كل طرف من ذلك تتمثل فيما يأتي: [1]

1- الموقع الجغرافي من خلال تأثير العامل الجغرافي المستمر و الثابت على المجتمع و الإقتصاد و السياسة.

2- النفط الخليجي و هو الهدف الأخر الذي تتمحور حوله أهمية منطقة الخليج إستراتيجيا.

3- ضرورة تأمين موارد الطاقة.

المبحث الثاني: العلاقات السعودية الإيرانية.

رغم أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية و إيران بدأته منذ 1928. إلا أن فصول هذه العلاقة لم تكن دائما في أحسن أحوالها، فالتغيرات السياسية على سبيل المثال كانت تلقي بضلالها على تلك العلاقات قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران 1979. و هذا ما جعل العلاقات السعودية الإيرانية تتأرجح بين التقارب تارة و التباعد تارة آخرى -دور العامل المذهبي مابعد قيام الثورة الايرانية- ، و في هذا المبحث سنتطرق إلى مطلبين تتناول فيهما على تاريخ العلاقات السعودية الإيرانية قبل و بعد الثورة الإسلامية الإيرانية.

المطلب الأول: العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية.

اتسمت العلاقات العربية الإيرانية بصورة خاصة كونها علاقات ذات روابط إستراتيجية للطرفين تفرضها الراوبط الجغرافية و التاريخية و الاجتماعية، و العقيدة الدينية و المصالح المشتركة السياسية و الاقتصادية منها على وجه التحديد لما لها تأثير على استقرار الوضع الإقليمي بمنطقة الخليج العربي.

و مع بروز العهد البهلوي(1926-1979)، كان الصراع هو العنصر الحاكم في طبيعة العلاقات بين الجانبين، و حتى بعد أن ظهرت دعوات لإقامة تحالفات و علاقات تعاون و صداقة وثيقة إلا أنها لم تحدث

[1] يوسف كامل إبراهيم ، العولمة و العالمية ، " **مفاهيم و أبعاد للهيمنة و السيطرة الجغرافية** " ، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الاول ، (فلسطين ، 2004)، ص 261 .

أثرا كافيا و بدلا من ذلك فقد غلب على العلاقات التباين الحاد في الرؤى، لأبرز القضايا المصيرية و اختفاء صورة التعاون المشترك إلا في حدود الدنيا على الجانب الثقافي و الديني و في إطار إستراتيجي و إقليمي من حيث العلاقات السياسية و الاقتصادية الذي يتأرجح ما بين الصعود و الهبوط و الذي يعتبر أساسيا في تحديد طبيعة مسار أوجه تلك العلاقات.[1]

كما أن العلاقات الإيرانية السعودية في عهد الشاه، لم تكن تسير على وتيرة واحدة إلا أنها اتسمت بإستمرار العلاقات الرسمية بين نظامين ملكيين من عام 1927 تاريخ تأسيس المملكة العربية السعودية إلى عام 1979 تاريخ الثورة الإسلامية الإيرانية، و قد حكم في هذه الفترة المملكة أربع ملوك من أل سعود بينما حكم إيران ملكان من أسرة البهلوي الذي انتهى حكمه بالثورة الإسلامية الإيرانية.[2]

و طالما أن العلاقات الخليجية – الإيرانية تتميز بطابع خاص ، نحاول أخذ أنموذجا خاصا لتاريخ و طبيعة العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية و إيران في عهد الأسرة البهلوية ، فكلتا الأسرتين أسهمت في توحيد و بناء دولة وسط ظروف سياسية مماثلة بعض الشيء ، بإستثناء فروق واختلافات أساسية فرضها الشاه رضا بهلولي (1926-1941) الذي سعى لتأسيس أمة حديثة انطلاقا من القمة باتجاه القاعدة ، أما الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (1902-1953) مؤسس المملكة العربية السعودية فقد وضع مشروعه على أساس صلب من التقاليد الدينية و السياسية

مما برهن و بوضوح و على المدى الطويل أن منهجه كان الاكثر بقاءا و استمرارا و العلاقات السعودية الإيرانية بوضعها دولتين مسلمتين بالرغم من الاختلاف المذهبي في ما بينها إلا أنها لم تصل إلى حد النزاع المسلح فيما بينهما ، على اعتبار أن أحكام الدين الاسلامي و تعاليمه لا تنفصل عن السياسية في المملكة العربية السعودية أو كما هو الحال في المؤسسة الدينية في إيران .[3]

[1] محمد سالم الكواز ، **"العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية"**، (عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2013)، ص14 .

[2] فداء يوسف أبو جزر ، " **العلاقات الايرانية السعودية و إنعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005)**، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط ، (مصر ،2014)،ص 26.

[3] رندة مصطفى عبد الرحمن ، **العلاقات السعودية الايرانية (1990-2000)** ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستر في الدارسات الأفريقية و الأسيوية ، (السودان ،2004)، ص، 28 .

المطلب الثاني : العلاقات السعودية الايرانية بعد الثورة الايرانية .

شهدت العلاقات السعودية الايرانية منذ نجاح الثورة الايرانية و الاعوام التي تليها أحداث و تطورت سياسة مهمة ، ألقت بظلالها على مسار العلاقات السعودية الايرانية ، التي يمكن وصفها بالتباعد تارة و التقارب تارة آخرى . و عليه جرى تقسيم سير تلك العلاقات إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى : 1979-1989 :كان من المتوقع أن ترتاح المملكة العربية السعودية ، وإمارات الخليج العربي ، إلى ما ستخلفه الأزمة الداخلية في إيران من قيود على تحركات الشاه في الخليج ، استنادا إلى ميراث التنافس و إعلانات الشاه المتكررة ، بأن دولته الوحيدة القادرة على حماية الخليج و بالتالي سابقت السعودية بإعلانها عن تأييدها لحكومة الشاه .

وتدهورت العلاقات بين العراق وإيران إثر قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979. وكان الهجوم العراقي على الأراضي الإيرانية بداية لحرب دامت ثماني سنوات، وسعى الزعيم الإيراني، آية الله خميني، إلى تصدير الثورة الإيرانية للدول المجاورة بما في ذلك العراق،وللاشارة فان السعودية وقفت الى جانب العراق في حربها ضد ايران

المرحلة الثانية : 1989-1997 بعد وفاة الأمام الخميني وتولي على أكبر هاشمي رافسنجاني الرئاسة في إيران ظهرت مجموعة من المؤشرات حول إمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات مابين إيران و دول مجلس التعاون الخليجي بعامة و السعودية بخاصة[1] ، و السلطات السعودية من جانبها و جدت أنه ينبغي أن تشهد هذه العلاقات تحسنا . و ذلك وفقا لمبداء التقارب و المصالح المشتركة .

المرحلة الثالثة 1997-1999 في الواقع كانت هناك مجموعة من الدوافع التي ساعدت على تصحيح مسار العلاقات السعودية –الايرانية وقد ارتبطت هذه الدوافع بالظروف الدولية و الإقليمية التي تبلورت مع بداية التسعينات . فضلا عن مجموعة آخرى من الدوافع لاسيما فيما يتعلق بالحفاظ على المصالح المشتركة و تحقيق الاستقرار في المنطقة .[2]

[1] محمد سالم الكواز ، المرجع السابق ، ص 39.

[2] مرجع نفسه ، ص 40

المرحلة الرابعة :الفترة الحالية :اتسمت هذه الفترات بجملة من الاحداث التي تتراوح بين التهدئة والتصعيد بين السعودية وايران ،حيث شهد هذه المرحلة تصعيدا وتوتر في العلاقات اكثر منها تهدئة ويمكننا تلخيصها فيمايلي:[1]

-تسليم الامريكيين العراق لجماعات شيعية الشيء الذي جعل السعودية تتخوف من المد الايراني الشيعي،وفوز الاصلاحيين في الانتخابات الايرانية .

- اندلاع مظاهرات في البحرين، ودخول قوات درع الجزيرة -وهي قوة عسكرية أنشأتها دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن أمنها- إلى المنامة وسط اتهامات لإيران بالتورط في شؤون البحرين.

- اعتقال شخصين يحملان الجنسية الإيرانية عقب محاولتهما اغتيال السفير السعودي السابق لدى واشنطن وزير الخارجية لاحقا عادل الجبير.

- اندلاع الثورة السورية ودعم إيران القوي لنظام بشار الأسد عسكريا وماديا وسياسيا أزّم العلاقات بين الطرفين.

اتهامات لإيران بتوفير دعم شامل لمسلحي جماعة الحوثي الذين سيطروا يوم 21 سبتمبر/أيلول على صنعاء وعلى مقر الحكومة ومقار الوزارات، والمقرات الإستراتيجية كمقر البنك المركزي.

- إيران تغير خطابها بعد نجاح مفاوضات النووي مع دول 5+1 في يوليو/تموز.

- بدء عشر دول بقيادة المملكة العربية السعودية العملية العسكرية عاصفة الحزم ضد جماعة الحوثي وقوات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح.

إعدام الرياض 47 محكوما بينهم رجل الدين الشيعي نمر النمر، وانتقادات إيرانية لذلك.

السعودية تعلن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، عقب اقتحام مقر سفارتها بطهران وقنصليتها بمشهد.

واهم مراحل التي مرت بها العلاقات السعودية الايرانية الحرب على العراق عام 2003،اذ يعتبر الوضع في العراق المنعطف الرئيسي ،في تراجع العلاقات السعودية الايرانية ،فمنذ عام 2004 تصاعد الخلاف السعودي

[1] **العلاقات السعودية الايرانية** ،على الرابط التالي:

www.aljazeera.net/12/2016/1230

الايراني ، فالسعوديون قد فتحوا أراضيهم للامريكيين لشن الحرب على العراق ،ما جعل ايران تعتقد بوجود خطر يمنعها من التمدد الساسي في العراق ،ومن جهة أخرى يهدد حدودها واستمرار السياسة الامريكية في العراق قد يهدد استقرار نظامها السياسي .

ان أهم مبررات استراتيجية تصدير الثورة التي اعتمدها قادة الثورة بعد انتصارها في عام 1979، هي أن أفضل وسائل الدفاع عن الثورة وحمايتها هي الهجوم، وذلك من خلال اعتبار التأثير الايراني الخارجي الفعال اجراء وقائيا يستهدف احتواء أي هجوم علي الثورة من القوي الاقليمية والدولية المعادية للثورة وذلك باتخاذ كل ما يلزم وبشتي الوسائل لانشاء ومساندة قوي وحركات سياسية تتبني نفس أفكار النظام الايراني. ولذلك فان مجلس الدفاع الأعلي في ايران سارع الي الدعوة الي ثورة اسلامية عالمية تشكل جبهة اسلامية متحدة ضد اسرائيل في الولايات المتحدة وحلفائهما في المنطقة، ويكون قوامها الحركات الاسلامية المعارضة خاصة في العراق والسعودية ودول الخليج الأخري. وقد برر الدكتور حسن آيات ـ أحد منظري الثورة الايرانية ـ تدخل الثورة الايرانية في شؤون الدول الاسلامية الأخري بأن علي ايران نصرة المستضعفين في كل مكان حتي يتم ضمان استمرارية الثورة واتساع دائرة اشعاعها.

ان استراتيجية تصدير الثورة انعكست بشكل واضح في دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية من خلال ما يلي:

1 ـ حددت ديباجة الدستور الايراني ـ ضمن أهداف الجمهورية الاسلامية ـ السعي مع الحركات الاسلامية والجماهيرية الأخري لبناء الأمة العالمية، وانقاذ المحرومين في كل مكان علي الأرض.

2 ـ أعطي الدستور الايراني، الحرس الثوري والجيش في الجمهورية الاسلامية مهمة النضال من أجل توسيع حاكمية قانون الله في كافة أرجاء العالم.

3ـ وضع الدستور الايراني ضمن أهداف السياسة الخارجية الايرانية دعم المستضعفين في الأرض وجهادهم المشروع.[1]

[1] عماد علو،**ايران الثورة المصدرة** ،"جريدة الزمان الدولية " ،(ع4113،(2012-02-04)،ص2

4. يلاحظ أن الدستور الايراني وصف حكام معظم البلدان الاسلامية ـ مثلهم مثل دول الغرب ـ بأنهم يمارسون ««الاستكبار»» ضد شعوبهم، وحث هذه الشعوب علي التخلص من حكوماتها التي تخدم ـ حسب الرؤية الايرانية ـ مصالح أعداء الاسلام.

5 ـ أن الدستور الايراني جعل تصدير الثورة واجبا دينيا وليس مجرد هدف سياسي يتمثل في جعل علاقات ايران الخارجية مع الشعوب وليس مع الدول، ويتطلب من ايران تقديم مساعدات مالية وعسكرية بالاضافة الي التدريب العسكري والتلقين العقائدي لهذه الحركات، وعدم الاكتفاء بالدعاية الخارجية للثورة.[1]

ومن اللافت الانتباه أن هناك توازنا نسبيا بين ايران و السعودية من الناحية الايديولوجية ،جيف قامت ايران على نظرية ولاية الفقيه التي طرحها آية الله الخميني ، و في المقابل يرجع تآسيس السعودية إلى اتحاد محمد بن سعود و محمد بن عبد الوهاب وفقا لرؤية دينية سلفية على مذهب أهل السنة و الجماعة ، التي ترفض الاعتقاد بصحة الفكر الشيعي على وجه الاطلاق .[2]

و بالرجوع إلى مرحلة ما بعد 1979، طعن هدف تصدير الثورة على المفردات الخطابية للكثير من وجود النظام الإيراني الجديد، فإنحصرت الأمال بتطوير العلاقات. و جاءت الحرب العراقية- الإيرانية عام 1980، و قد توجهت السياسة الخارجية الإيرانية في الثمانينات و سبب الحرب العراقية الإيرانية إلى مجموعة من السياسات و على مدار عقد و نصف العقد(1990-2005)، لعبت التطورات الداخلية التي شهدتها إيران في عهد الرئيسين هاشمي رفسنجاني و محمد خاتمي، دورا كبيرا في تغيير طبيعة و أداء السياسة الخارجية الإيرانية مما ساهم في تسريع وتيرة التحسن مع دول الجوار بالإستناد إلى مفاهيم الحوار و تحسين الأجواء الإقليمية و تجسيد التعاون الإقليمي و إستبعاد سياسات التدخل في الشؤون الداخلية.

و قد شهدت العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات الأخيرة التي أعقبت قيام الثورة الإيرانية توترات و أزمات حادة و متلاحقة لم يكن للمملكة السعودية فيها. فعندما تسلم الإمام الخميني السلطة في إيران بدأ بسياسة تصدير الثورة الإيرانية التي تعني على أرض الواقع تدخلات سافرة في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، و منها دول مجلس التعاون لدول الخليج من خلال إستعراض تاريخ العلاقات الإيرانية الخليجية يمكن التوصل إلى نتيجتين الأولى: رفض إيران التعامل مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمنظمة تأسست في الأصل

[1] **نفس المرجع**

[2] رندة مصطفى عبد الرحمن ، **المرجع السابق** .

لمجابهة طموحاتها الإقليمية وفقا لرؤيتها في هذا الشأن، و الثانية: أن لإيران مشروعا إقليميا عكسته المراحل المختلفة لعلاقاتها مع دول الخليج[1]

و من ناحية أخرى فإن التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ 2011 بقدر ما أفرزته تحديات السياسة الإقليمية لإيران و أهمها إحتمال فقدان أهم حلفائها الإقلميين، فإنها في الوقت ذاته أدت إلى تعزيز الدور الإقليمي لإيران و قد إنعكس ذلك في زيادة وتيرة التدخلات الإيرانية في شؤون دول مجلس التعاون الخليجي.[2]

المطلب الثالث: السعودية و إيران:مظاهر التقارب و التباعد.

عرفت العلاقات الإيرانية الخليجية تطورات عديدة منذ قيام الثورة الإسلامية في نهاية سبعينيات القرن الماضي، و مع إختلاف نمط العلاقات بين إيران و مجلس التعاون الخليجي حسب كل دولة فإن ثلاث نقاط جوهرية تشكل معا لم بارزة في فهم طبيعة هذه العلاقات.

-الثورة الإسلامية 1979 و إعلانها مبدأ تصدير الثورة.

-حرب الخليج الثانية 1991 و معها بدأ تحسن العلاقات و الإبتعاد عن الخلافات بين إيران و دول مجلس التعاون.

-السياسات الجديدة التي بدأت منذ أواخر عهد الرئيس السابق هاشمي ثم سياسات الخميني، و من هذه الجوانب يوجد مسببين الأول يدعو للتقارب و الأخر للتباعد.[3]

كما أن التقارب الإستراتيجي الذي يكون التقارب المذهبي أحد أليات يفرض مناطق تلاقي و التماس تصادم، فالتقارب بين السعودية و إيران يحمل الطابع المذهبي كأداة للتقارب و يرى البعض أنه من الخطأ النظر إلى إيران كعدو للعرب لأن ما ينقص التلاقي و التقارب هو وجود إرادة عربية أو رؤية سياسية واضحة.

---

[1] زكريا سليمان ، **هل يشكل التقارب السعودي الايراني مقدمة التلاقي عربي ايراني** ، على الرابط الآتي :
http://alasr.me/articles/view/9728

[2] أشرف كشك ، **العلاقات الخليجية الإيرانية (الواقع و آفاق المستقبل)** ، (البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية و الدولية و الطاقة ، 2014)، ص13.

[3] **إيران و دول الخليج من التباعد إلى التقارب** ، الجزيرة نت ، على الرابط الآتي :
http://www.aljazeera.net/archive/6af788b6-13b3-40ff

أولا : مظاهر التقارب السعودي الايراني

عرفت منطقة الخليج مع نهاية القرن الماضي و منذ الخمس سنوات الاخيرة تحديدا تطورا ملحوظافي علاقات دول مجلس التعاون و إيران ، فلم تكرس عوامل التباعد القطيعة بين الطرفين ، و إنما رأت دول المجلس و خاصة أكبرها حجما و أكثرها ثقلا ، أي المملكة العربية السعودية ، أن تبدأ صفحة من التقارب مع إيران و قد عززت هذا التقارب مسببات منها :

- زايارات متبادلة منذ عام 1997 إلى الآن بين مسؤولين في قمة الهرم السياسي من إيران و من بعض دول مجلس التعاون الخليجي .
- التوقيع على اتفاقيات تعاون بين إيران و مجلس التعاون تغطي الفترة مابين 1997و2002 ، و بلغت 42 اتفاقية في مختلف المجالات التعاونية .

- إتفاقية للتعاون الأمني بين إيران و السعودية و تشمل أوجه التعاون في مجالالت مكافحة الجريمة و الارهاب و غسيل الأموال .

- وجود ثمانية لجان مشتركة بين إيران و دول المجلس أبرزها اللجان العليا بين الجانبين

- بلغ حجم التبادل التجاري بين الطرفين 4.2 مليارات دولار عام 2001 .

- اعفاء مواطني دول مجلس التعاون على تأثيرات دخول إلى إيران .[1]

من الجانب الايراني إزاء انتخاب الروحاني رئيسا للجمهورية بشكل كبير من فرص التقارب السعودي – الايراني .

و يمكن رصدأبرز الجوانب الايجابية في التالي

- بادر وفد تجاري إيراني في1992 زيارة السعودية لبحث امكانية تطوير العلاقات التجارية بين الطرفين .
- في عام 1998 زار رفسنجاني السعودي و تشكلت لجنة تجارية بين البلدين ،كما قام خاتمي بزيارة السعودية عام 1999 و تم فيها إعفاء السعوديين من ضرورة الحصول على تأشيرة بزيارة إيران .

[1] **ايران و دول الخليج** ، المرجع نفسه .

باستعراض العلاقات التجارية بين الطرفين ، نجد أنه حتى عام 1998 كان هناك 12 مشروعا استثماري مشتركا بقيمة 266 مليون دولار ، إلى جانب التعاون بين شركات سياحية و بعض المحاولات في مجال البتروكيمياويات ،غير أن حجم التبادل التجاري يشير إلى تذبذب واضح ، ضمن 145 مليون دولار عام 1997، إلى 120 مليون دولار عام 1998 ، ثم يتراجع 95 مليون دولار عام 1999، لكنه عاد للارتفاع بعد ذلك ليتجاوز 1.25 مليار دولار عام 2006،[1] الثنائية التي تربطها بدول الخليج كل على حدة، فهي ترى مثلا أنه إذا تحقق محور إيران- السعودية- مصر سيحدث فارق كبير في مستقبل المنطقة، ولكنها في الوقت نفسه تدرك مدى قوة وفعالية معارضة الولايات المتحدة لما يمثله ذلك من تهديد مصالحها في المنطقة. كما تدرك القيادة الإيرانية أنه من الصعب جدا تحقيق "هذا الحلم"، فالأسهل أن يحاول العرب تدعيم التعاون في ما بينهم قبل أن يفضلوا التحالف مع إيران.

ويمكن تلخيص مظاهر التقارب بين السعودية وايران في تبادل الزيارات البينية ،والتبادل التجاري بين الطرفين والاتفاقيات في المجال الامني الذي يشمل أوجه التعاون بينهما.

ثانيا: محددات التباعد السعودي الإيراني.

برزت منذ أكثر من عقدين عدة عناصر دفعت بالعلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التنافر و التوجس و مع تراكم تلك الحوادث و تفاعلها إزدادت الهوة بين الطرفين إتساعا و من بين تلك العناصر ما هو ديني ثقافي، ومنها ما يعود إلى عوامل سياسية و أمنية و من أبرز مسببات التباعد بين إيران والسعودية .

-الخلافات الطائفية بين المذهب السني الذي تعتنقه أغلبية شعوب السعودية و المذهب الشيعي الذي تتبناه أيران.

-وجود قوات أمريكية في منطقة الخليج منذ حرب تحرير الكويت عام 1991، و قد ظل ذلك الوجود يزداد و ظلت إيران تنظر إليه بخيفة و توجس.

-الاتهام السعودي لايران بزعزعة الامن في العراق.

[1] حجاب عبد الله ، **السياسة الأقليمية لايران في آسيا الوسطى و الخليج (1979-2011)**، مذكرة مكلمة لنيل الشهادة ماجستر في العلوم السياسية، (الجزائر ، 2011)، ص98.

-التشدد الإيراني حيال قضية الجزر الإماراتية الذي ترفضه السعودية وتقف الى جانب الامارات إلى درجة رفض التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي للوساطة بين طهران و أبوظبي.

-تأييد إيران عام 2001، المرشح الفنزويلي لأمانة الأوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظا.

-إجراء مناورات بحرية ضخمة في بعض الأحيان في الخليج و عند مضيق هرمز و بحر عمان.[1]

إن عوامل الإختلاف و التنافر و على رأسها النزاع الإيراني الإماراتي حول الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران و الإختلاف المذهبي، لم تكن عقبة في سبل التقارب لكن التطورات التي شهدتها المنطقة خاصة فيما يتعلق بالوضع في العراق بعد إحتلاله، و تطورات البرنامج النووي الإيراني فقد أدت إلى تذبذب في العلاقات كانت تسير نحو التقارب، فتقييم عملية التقارب حاليا أمر ليس سهلا في ظل المتغيرات المتتابعة التي تكتنف الساحة السياسية في المنطقة و المؤثرات الدولية المتزايدة، و التطورات المتسارعة في المنطقة و حولها تنذر بالشئ الكثير و الذي قد يهدد المنطقة بأسرها خاصة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني.[2]

[1] **ايران و دول الخليج** ، المرجع السابق .

[2] مخلد مبيضين ،**العلاقات الخليجية الايرانية (1997-2006)**، (المنارة، ع 2، 2008)، ص29.

خلاصة الفصل الثاني:

مما سبق و تناولناه نستنتج أن منطقة الخليج العربي يملك موقعا هاما. بحيث يقع الخليج العربي في جنوب غرب قارة أسيا و يحتوي على خصائص جغرافية تجعله محل إهتمام إقليمي دولي تطل عليه ثمان دول ، السعودية ، إيران ، قطر ، الإمارات ، عمان ، العراق ، البحرين ، الكويت من أبرز هذه الخصائص أنه موقع إستراتيجي يجمع بين ثلاث قارات و طول مساحته المائية و البحرية و سرعة تحرك السفن ضف إلى ذلك ما تملكه المنطقة من موارد وإمكانيات أهمها: النفط الذي يمثل بعدا هيكليا في إقتصاد دول الخليج العربي من خلال إنتاجه و ذلك بتكلفة منخفضة و النفط لا يعد المورد الوحيد بل أن دول المنطقة تملك إحتياطي من بين ثلاث إحتياطات الثلاث الأولى من الغاز الطبيعي(قطر و إيران)، و عليه فإن إقتصاديات دول الخليج العربي مرتكزة بالأساس على النفط.

واما المبحث الثاني فجاء فيه العلاقات السعودية الايرانية في جميع مراحلها من فترة ما قبل الثورة الى نجاح الثورة الايرانية سنة1979 وجملة الاحداث التي تلتها على اعتبار ان الهدف من هذه الثورة هو تصديرها للعالم ،ماخلق علاقات متباعدة بين ايران والدول الخليجية خاصة السعودية ،ومن اهم القضايا التي شكلت وضعا مفصليا بين السعودية وايران البرنامج النووي الايراني وجملة الإتفاقيات المبرمة بين ايران والغرب الشيء الذي رفضته السعودية، وعليه فان العلاقات السعودية الايرانية عموما تتسم بالتوتر والتصاعد في الاحداث وهذا ما نلحظه من تسارع وتصاعد الاحداث بين الدولتين.

الفصل الثّالث: إنعكاسات التّنافس السّعودي الإيراني على أمن الخليج.

تعدُّ منطقة الخليج العربي إحدى أكثر المناطق العالم توترا منذ ظهور النّفط كمتغير أساسي في العلاقات الغربية الخليجية الذي زاد من حيوية المنطقة للإقتصاد العالمي وتنافس القوى العظمى حولها وكذلك تنافس القوى الاقليمية من اجل توسيع النفوذ :العراق ،ايران ،السعودية لذلك كانت ابرز التحديات التي واجهت المنطقة حربي الخليج الاولى والثانية وتصاعد الأعمال الإرهابية في المنطقة كل هذه التطورات الامنية انعكست على السياسة الخارجية للدول الخليجية في شكل مدخلات أدت إلى صياغة إستراتيجيات ورؤى أمنية أصبحت علامات فارقة في تاريخها ، كما أن التنافس السعودي الإيراني في المنطقة واجه الكثير من مراحل الجذب و التنافر ، هذه العلاقة التي باتت الأكثر توترا في تاريخ العلاقات الخاريجية مما انعكس على المنطقة ككل، و طرح العديد من التداعيات التي أثرت على أمن الخليج .

المبحث الأوّل: أمن الخليج من منظوري السعودية وايران

إن تأثير التنافس السعودي الايراني بات واضحا في تكوين رؤية حول المسائل الأمنية في المنطقة وعليه تبنت كل من إيران و السعودية رؤى مستقلة تصور فيها المشهد الأمني في المنطقة و تحاول إعطاء بعض الاستراتيجيات و المرتكزات حول منظور كل دولة الامني لمنطقة الخليج العربي ، ومنه تمحورت الدراسة في هذا المبحث حول الرؤية السعودية و الايرانية لأمن الخليج

المطلب الاول : الرؤية السعودية لأمن الخليج

انطلاقا من امن الدولة وهو الدائرة الامنية الاولى في التصور السعودي يتحدث خالد بن سلطان عن الامن الخليجي الذي يعرفه بأنه تحقيق الاستقرار والطمأنينة بعدم التعرض للاضطراب او التعبير الذي يهدد الاوضاع القائمة سواء من الداخل او من الخارج ا وان امن دول مجلس التعاون الخليجي هو الغاية الاستراتيجية لهذه الدول والتي تتفق مع المبادىء والمصالح الوطنية حسبما تقررها القيادة السياسية لمجلس التعاون لحماية كيان دول المنطقة وحقها في البقاء وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي ومشاركتها الفعالة في تحقيق الامن القومي العربي .[1]

[1] حمد بن محمد آل رشيد ، **السياسة الخارجية السعودية والأمن لمنطقة الخليج** ، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية ، (الجزائر ،2011)، ص306 .

والسياسة الخارجية السعودية ترتكز على اسس ومبادئ اهمها :

-امن واستقرار منطقة الخليج هو مسؤولية شعوب المنطقة

-حق دول مجلس التعاون الخليجي في الدفاع عن امنها وصيانة استقلالها بالطرق التي تراها مناسبة ويكفلها مبادىء القانون الدولي

-تعزيز التعاون فيما بين المملكة وبين دول المجلس وتنمية العلاقات في مختلف المجالات

-تنسيق السياسات الخارجية لدول المجلس قدر الامكان وبخاصة تجاه القضايا الاقليمية والدولية المصيرية

-العمل على تصفية كافة الخلافات خاصة الحدودية بين دول المنطقة

-الحرص الشديد على اهمية التنسيق الاقتصادي بين دول المجلس.

ان التعريف السابق لمضمون امن الخليج قد ادى بنائب وزير الدفاع السعودي الى تحديد ابعاد التهديدات التي تواجه المنطقة والتي حددها في ثلاث ابعاد اساسية هي:

1-البعد الوطني وهو بمثابة المصدر الوطني او المحلي للتهديدات الامنية مثل عدم الاستقرار الداخلي للدول والارهاب والجريمة والانقسامات الطائفية والمذهبية

2-البعد الاقليمي بحيث تاخذ التهديدات الامنية التفاعلات الاقليمية بين دول المنطقة سواء تعلق الامر بالمخاوف من تنامي النفوذ العسكري لبعض الاطراف الاقليمية مثل ايران

3-البعد الدولي والذي هو ناجم عن مساعي القوى العظمى للسيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة التي تمثل 25 بالمئة من الاحتياطي العالمي للنفط والتحكم في الامدادات واسعار النفط والضغط من اجل فتح الاسواق الخليجية امام المنتجات العالمية .[1]

والموقف السعودي من الاتفاق الايراني كان واضحا من خلال رفضها له ، ورغم أن الاتفاق النووي الإيراني شمل أهم القوى الكبرى في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا وألمانيا، إلا

[1] حمد بن محمد آل رشيد ، **مرجع سابق** ، ص 307 .

هاجر ابو زيد، **الموقف السعودي و الاسرائيلي من التفاق النووي الايراني** ،(مجلة أوراق الشرق الاوسط ، ع62 ،2014)،ص215.

أن موقف إسرائيل والسعودية المعارض بشدة للاتفاق مهم رغم أنهما ليسا من ضمن المجموعة السداسية وفق ما أكده فريدمان، بل ويظل موقفيهما هاماً ومؤثراً على مستقبل الاتفاق النووي. ومن أسباب المعارضة السعودية للاتفاق النووي الإيراني للإشارة إلى ما يلي:

أ- في حال تقلص النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، فإن إيران ستكون القوى الإقليمية العسكرية الأقوى.

ب- أن هناك أقلية شيعية لا يمكن إغفال أهميتها، وتتركز هذه الأقلية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية وهي منطقة غنية بالنفط.

ج- أن التقارب الإيراني مع الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة يعتبر أمراً محتملاً، وبالتالي ربما يتسبب في حدوث اضطرابات داخل السعودية تهدد استقرارها.

مطلب ناقص أمن الخليج حسب السعودية هو عدم تمكن ايران من امتلاك النووي اضافة الى العناصر الأخرى، وعدم تحكم الشيعة .

المطلب الثاني: أمن الخليج في ظل المقاربة الايرانية

تكتسب دراسة الرؤية الايرانية لأمن الخليج اهمية كبيرة من خلال تواجدها في المناطق الشيعية ما يشكل خطرا على الخليج ،من خلال تواجدها في المناطق الشيعية كالبحرين ولبنان ، والامر الذي دفع به بعض المسؤولين الاسرائيليين الى وصف حزب الله بانه وحدة مغاوير ايرانية وهو ما يؤكد الحضور القوي في المرحلة الراهنة داخل بعض الدول الخليجية ولاسيما تلك الدول التي توجد فيها نسبة كبيرة من السكان الشيعة مثل البحرين التي تبلغ نسبة الشيعة فيها نحو 70بالمئة من عدد السكان وهو الامر الذي قد توظفه طهران بما يخدم المصالح الايرانية .[1]

كما انه من جهة اخرى فان الامن القومي الايراني وضع خمسة اهداف رئيسية للوقت الحالي:

اولا: ملء الفراغ الاستراتيجي في منطقة الخليج العربي كما تدعي وفي اسيا الوسطى والقوقاز

[1] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل السعود، **أمن الخليج من منظور وطني** ،(الإمارات المتحدة ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية)، 1997 ، ص15 .

ثانيا: تحديث قواتها المسلحة وتطويرها بما يحقق لها فرض نفوذها الاستراتيجي والعسكري على المنطقة

ثالثا الاستعداد لاحتمالات المجابهة العسكرية مع القوى الدولية او الاقليمية

رابعا انعاش اقتصاد البلاد

خامسا الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الاسلامية في الداخل وتصديرها الى الخارج .[1]

اما السبب الاخر فيرجع الى اهمية التصور الايراني لأمن الخليج الى طبيعة العداء المستحكم بين ايران والولايات المتحدة منذ قيام الثورة الاسلامية عام 1979 وهو العداء الذي ستكون دول الخليج العربي اولى ضحاياه في حال حدوث مواجهة عسكرية امريكية ايرانية كما ان تصورات ورؤى الولايات المتحدة وإيران لأمن الخليج يضع دول الخليج العربي تنازع وتصارع مشروعات للأمن لا تضع المصالح الخليجية في المقام الاول وإنما تضع المصلحة لإيران والولايات المتحدة في المقام الاول .[2]

تمثل التصورات الايرانية لأمن الخليج اهمية كبيرة بالنسبة لمسقبل النظام الاقليمي بمؤسساته الاقليمية .

وكملخص للخطوط العامة للتصور الايراني لأمن الخليج فتمثل في اقامة نوع من الترتيبات الامنية في المنطقة يتضمن استقلال دول الخليج وسيادتها على اراضيها على ان تستند هذه الترتيبات الى العلاقات التاريخية والدينية والاقتصادية المشتركة بين دول المنطقة وان تقع مسؤولية اعداد ترتيبات الامن على كاهل الدول الثماني المطلة على الخليج ورفض التدخل الاجنبي في ترتيبات امن المنطقة تحت أي شكل من الأشكال .[3]

وقد سنحت الفرصة لصناع القرار السياسي الايراني ترتيب مشروع يصلح لبيئة اقليمية تتوافق مع المصالح والاهداف الايرانية في منطقة الخليج العربي خاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الذي حول ايران الى قوة سياسية وعسكرية اقليمية مهيمنة بعد ان غابت حالة التوازن العسكري في الاقليم الامر الذي افرز عن مظاهر لدور اقليمي ايراني يؤدي ادوار او يخلق مؤثرات في حالة الامن الخليجي هذا الامن كان يستند الى قوة العراق الغائبة منذ سنوات ما ساهم في تعزيز نفوذ ايران الاقليمي وهذا النفوذ كان احد اوجه التعبير عن المنظور الايراني تجاه الامن الخليجي وذلك انطلاقا من المؤشرات الاتية

---

[1] وضحة ذبيان غنام المطيري ، **دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج** ، جامعة الشرق الأوسط ، 2012،ص 80.

[2] **نفس المرجع** ، ص 81 .

[3] خالد بن سلطان بن عبد العزيز آل سعود ، **المرجع السابق** ، ص 16 .

اولا : النفوذ الايراني في العراق من خلال اتباع سياسة خارجية توصلت من خلالها الى مد نفوذها داخل العراق .

ثانيا : التحالف الايراني نع بعض الاطراف العربية في المحيط الاقليمي وهو التحالف القائم بين ايران وسوريا والرئاسة اللبنانية وحزب الله وحركة حماس .

ثالثا النفوذ الايراني في منطقة الخليج العربي من خلال بذل الدبلوماسية الايرانية لجهود لتحقيق التقارب مع دول المنطقة وتعاملها مع كل دولة على حدى .[1]

كما تعد ايران من اهم الاطراف المعنية بالاوضاع في منطقة الخليج والتي تهدد امنها واستقرارها وعليه فقد طورت رؤية متكاملة حول الاشكالية الامنية التي حدثت جراء سقوط بغداد 2003 لذا فان الرؤية الايرانية قد تبلورت في الابعاد التالية :

إن منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فان أي منظمة او نظام اقليمي لابد ان يدخل ايران طرفا فيه .

-ضرورة ابعاد القوى الاجنبية والخارجية عن قضايا الامن في الخليج .

-الدعوة الى حل مجلس التعاون الخليجي واقامة نظام امني تشارك فيه ايران .

-الاستفادة من وجود اقليات شيعية في دول الخليج على فتح اسواق للعمالة الايرانية عبر مشروعات اقتصادية.[2]

المبحث الثّاني: مجالات التنافس السعودي الايراني

ان دراسة منطقة الخليج العربي تعتمد على تحليل المتغيرات المؤثرة على امن هذه المنطقة ،وتسليط الضوء على المعوقات التي تؤثر على فعالية الدور الذي تقوم به الدول المنطوية تحت هذا الاقليم في حفظ امن واستقرار الخليج العربي ، ودراسة طبيعة ادوار كل دولة خاصة السعودية وايران في ظل التنافس على تزعم

[1] طايل يوسف عبد الله العوان ، **الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط** ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، (جامعة الشرق الأوسط ، 2013)، ص 142 .

[2] **المرجع نفسه**، ص 143.

المنطقة وطرح المواضيع المتداخلة بينهما، خاصة فيما يتعلق بدور كل منهما في حفظ امن واستقرار المنطقة ومظاهر التنافس بينهما، المتمثلة في النفط والمذهب والدور الاقليمي كل هذه النقاط سنتحدث عنها في هذا المبحث الذي يضم ثلاث مطالب .

المطلب الأول: القضايا المذهبية

إن الدور الشامل للدين في ايران والمملكة السعودية لم يؤثر فحسب في الطبيعة شبه الثيوقراطية للنظام السياسي بل اثر ايضا في السياسة الخارجية وصبغها بصبغة معينة ولوجود المقدسات الدينية فيها فقد اعتزت المملكة العربية السعودية بقيادتها للدول الاسلامية وكافحت من اجل تنسيق سياستها الخارجية لكثير من الدول الاسلامية واتبعت السياسة الخارجية السعودية وسيلتين الاولى رسمية عن طريق رعايتها المباشرة لمنظمة التعاون الاسلامي والثانية غير رسمية من خلال المنظمات غير الحكومية ودعم القضايا الدينية الكبرى الامر الذي عزز من دورها الاقليمي وفي ظل هذه الخلفية يتضح وجود خلافات مذهبية تباعد بين الدولتين .

حاولت ايران منذ قيام الثورة تحدي الموقع القيادي المهيمن للمملكة العربية السعودية ومع ان ايران مازالت عضوا كاملا لعضوية في *منظمة* التعاون الاسلامي الا انه ارتأت مقاطعة معظم الاجتماعات،[1] تتعامل المملكة السعودية في صراعها مع ايران على اساس مذهبي في حين ان باطنه اكثر من ذلك .

العلاقة *بين* السعودية وايران متجذرة في الانقسامات العميقة بين الفروع الشيعية والسنية في الاسلام ولكن النزاع على النفوذ السياسي والاقتصادي في المنطقة له فضل كبير في ذلك ايضا .

واذا رجعنا الى الوراء فان الخلاف كان منذ حرب الخليج الاولى بين العراق وايران حين دعمت المملكة الحكومة العراقية التي كان يقودها السنة آنذاك في حربها الدامية التي استمرت ثمان سنوات ضد ايران ومع استمرار تلك الحرب الى 1987 اشتبكت شرطة مكافحة الشغب السعودية مع الشيعة الايرانيين وفقا لمعهد الولايات المتحدة للسلام ومع مرور الوقت بدأت العلاقات السعودية الايرانية في الانهيار خاصة بعد سقوط نظام صدام حسين وتوثيق العلاقات مع طهران وزيادة النفوذ الايراني على جارتها وبلغ القلق ذروته حين تفجرت احداث الربيع العربي حين وصلت الإضطرابات الى السعودية والبحرين

[1] صالح المانع ، **إيران و الخليج و البحث و البحث عن الإستقرار** ، (الإمارات ، مركز الإمارات للدراسات و البحوث ، 1996)، ص 223 .

ضمن التوتر الحاصل بين السعودية وايران جرت جملة من الاحداث التي ساهمت في تغذية الفجوة بين البلدين واخرها كان اعتقال نمر النمر سنة 2012 واصدار بحقه حكم بالاعدام سنة2014 على خلفية ادانته بالتحريض على خروج مظاهرات شيعية داعمة لايران ومدفوعة منها وتم اعدامه في 2016 رغم التهديدات الايرانية المتكررة في حال تنفيذ القرار وعدم ضمن 47 محكوما بتهم ارهابية ومن بين الدوافع ردع انصار ايران من الشيعة السعوديين عن المشاركة في اعمال عدائية واشعار ايران بجدية المواجهة السعودية اما التهديدات الايرانية فتأسست من قناعة مؤكدة بان السعودية غير معنية بتصعيد الخلاف مع طهران واحتمال مشاركة حلفاء السعودية في الحرب ضدها .[1]

كما استبعد ولي العهد السعودي نشوب حرب مع ايران معتبرا ان ذلك سيكون ايذانا بكارثة في المنطقة وستكون لها انعكاسات على العالم وان الرياض لن تسمح بوقوعها وعبر عن ان التوترات بين البلدين لن تكون سببا في وقوع حرب موضحا بان بلاده تتعامل مع الخطوات الايرانية التي اتخذت ضدها وانها تحاول منع أي تصعيد رغم ان التصعيد الايراني بلغ مستويات عالية جدا .[2]

الصراع الجاري حاليا بين ايران و السعودية هو نزاع سياسي على النفوذ في منطقة ملتهبة تشتعل فيها الحرائق من كل أرجائها وتعمّ فيها الفوضى. هذا النزاع السياسي بين الدولتين يستخدم المذهب والطائفة من كلا الجانبين للتعبئة و التحشيد فتحولا لصراع الي صراع مذهبي بين السنة والشيعة .وعلى الرغم من أن هناك اختلافا بين المذهبين في بعض فروع العقائد و الأحكام الفقهية فإنهما متفقان على أصول الدين وقواعده العامة. هذا الاختلاف في بعض فروعا لعقائد و الأحكام الفقهية ليس مقصورا بين مذهبي أهل السنة والشيعة فقط وإنما يقع أيضا بين مذاهب اهل السنة أنفسهم. وهذا خلاف طبيعي ناتج عن اختلاف العقول و الأدلة و الأفهام.

ان للعبب الورقة الطائفية و إن بدا ظاهريا أنه لصالح المعسكر السنّي إلا انه عند التأمّل والتعمّق كانت لصالح ايران وحققت لها حلما كان يراودها منذ زمن بعيد. الانتماء العروبي كان قويا عند الشيعة في

[1] شاكر الجوهري ، **احتمالات نشوب حرب سعودية إيرانية** ، على الرابط الآتي :

http://www.almustaqble.com

[2] **السعودية تستبعد الحرب مع إيران** ، مركز الجزيرة لدراسات ، على الرابط الآتي:

http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/

العالم العربي قبل الغزو الأمريكي للعراق. ولا أدل على ذلك منا أن معظم الجيش العراقي بل وكبار الضباط ابانا لحرب العراقية الايرانية كانوا من الشيعة. لم يقصروا في الدفاع عن وطنهم وكان الانتماء الوطني لديهم

لإيراني على أنه صراع بين السنة والشيعة و الحملة الدعائية التي يقوم بها البعض في وسائل الإعلام ضد الشيعة من ا لإقصاء والتكفير و التخوين و اظهارهم كطابور خام سيخدمون الأجندة إيرانية في بلدانهم كذلك ساهم في ارتماء شيعة العرب في حضان ايران والتي بدورها لم تجهتد في استثمار هذا الكنز الثمين كحامي الشيعة في كل مكان.

يقول أصفهان بأنه قبل انتصار الثورة ا لإسلامية في إيران عام 1979، "لم تكن القضية المذهبية حساسة". ثم "بعد انتصاره و سعي ايران إلى مد الثورة، بدأ تداول الخليج تشعر بأن هناك منافسة إسلامية من نوع آخر. بدأت الثورية الشيعية تشكّل خطراً على استقرار أنظمتها السياسية".

أوضاع إيران بعد الثورة مباشرة، مشيرا الى ان ايران لعبت بداية الورقة الاسلامية لا الورقة الشيعية" و طرحت شعارات اسلامية عامة موجّهة إلى العالم الإسلامي سنةً و شيعةً" وقبل تحوّل ايران إلى قوّة شيعية كان الإخوان المسلمون يعتبرون طهران عاصمتهم وبقيت علاقاتهم ممتازة بإيران لفترة طويلة".

ولكن لأمور، كما يلاحظ الزين، اختلفت فيما بعد ،إذ "ركّبت إيران كل استراتيجياته في المنطقة على أساس دعم المجموعات الشيعية وربطها بها، وصارت تمدّ نفوذها تدريجيا على هذا الاساس باستثناء تجربة حركة حماس في غزّة. لقد أغراها نجاح استثماره افي حزب الله اللبناني اعتمد هذا الاسلوب".[1]

منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران، تحسّست السعودية من الوضع الجديد الذي أتى إليها بحالة تنافسها على زعامة العالم الإسلامي، لذلك برأي أصفهاني، "منذ البدايات، دعمت دول الخليج صدام حسين في حربها ضد إران على أساس أنه يخوض حرب السنّة ضد إيران الشيعية، وراح الصراع يأخذ شكلا مذهبياً أي أن المدّ السنّي لتقلي ي راح يواجه المدّ الشيعي الثوري".

[1] **القصة الكاملة لتفجير المواجهة بين السعودية و إيران** ، على الرابط الآتي :
http://arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/05/-soudi-arabia-iran-axplainer

ولكن النقطة الفاصلة في مذهبة صراعا لدولتين بشكل كبير، برأي الزين، كانت بعد إسقاط نظام صدام حسين فيا لعراق عام 2003. فحينذاك، "رأى السعودي ونأما أعينهم أو لعاصمة عربية تصبح تحتكم حركات شيعية، و هذا ما لم يحدث منذ ما قبل الدولة العثمانية

أدى سقوط نظام صدّام حسين ووصولا لمد الشيعي إلى السلطة في بغداد إلى تغيّر التوازن في المنطقة العربية، لاحظ أصفهاني، ما أدى إلى "تسرّب القلق إ لى دول الخليج"، خاصةً أن "الإسلام السياسي الشيعي سيطر على العراق و نشأ تحالف وثيق جدا ًمع سورية وتحوّل الشيعة في لبنان إ لى اندلا ع أساسي".[1]

المطلب الثاني: الدور الاقليمي

يعرف الدور الاقليمي و الدولي بانه احد مكونات السياسة الخارجية لكل الدولة وهو ينصرف الى الوظيفة او الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة وذلك في سعيها لتحقيق اهداف سياستها الخارجية .

اما النظام الاقليمي فيعرف بانه طار تفاعلي مميز بين مجموعة من الدول يفترض بانه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغير فيه جزء منه يؤثر على بقية الاجزاء .

ويرى توماس انه لابد من توافر اربعة شروط لقيام نظام اقليمي هي :

-وجود تقارب جغرافي بين الوحدات بشكل عام .

-اتسام انماط التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام .

-يتكون النظام من وحدتين او اكثر .

وهذه المعايير نفسها التي جاء بها ماغوري وهنا نلاحظ التقارب الكبير بين وجهات النظر حول طبيعة النظام الاقليمي .[2]

[1] حسن عباس، **من يتسبب في الصراع السني الشيعي**: على الرابط التالي:

http://www.irfaasawtak.com

[2] ناصيف يوسف حتى ، **نفس المرجع**،ص58

أولا : إيران ،لعل الدور الاقليمي من ابرز المحددات التي تلعب دورها في السياسة الاستراتيجية لايران لاسيما في علاقتها بدول الخليج العربي فايران ترى ان لديها من المبررات التاريخية والجغرافية والسياسية التي تمثل عناصر قوتها ما يؤهلها للعب دور القائد في المنطقة ادراكا منها لقوتها الذاتية وامكانياتها الطبيعية واحساسها بحقها في الريادة على سائر دول المنطقة .[1]

وتتعامل ايران مع دول الخليج من عدة منطلقات اهمها التفوق الايراني من وجهة نظرها سواء على المستوى العرقي او الطائفي او الاقليمي كما تستند في تعاملها مع العرب على ميراث حضاري وتاريخي رسخ لدى الانظمة المتعاقبة

تستند إيران في سعيها نحو التأثير الإقليمي على قوتها العسكرية التقليدية و التي يمكنها إذا ما سعت في تطويرها و تحديثها تصبح قوة فاعلة و مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط ، بشكل عام و منطقة الخليج بشكل خاص . فإيران تستمد قوتها و فاعليتها من تراكم عناصر القوة لديها .

و عناصر القوة هذه بنيت نتيجة عاملين الأول بطموحات إيران التوسعية و سعيها إلى إضفاء صفة التفوق الإقليمي على نفسها، أما العامل الثاني. فهو التهديدات الخارجية لمشروع إيران الإستراتيجي في منطقة الخليج.[2]

اما فيما يخص اليمن فقد سعت ايران منذ 2012 الى الاستفادة من تطور الاوضاع في اليمن كما ان بعض التيارات داخل ايران ترى الحركة الحوثية قد تكون احد عناصر القوة الاقليمية لايران تماما كحزب الله في لبنان .

حاولت إيران بعد ذلك تكريس تبعية البحرين لها من خلال القيام بعدة خطوات في هذا الاتجاه وكانت أبرز هذه الخطوات ما يلي: . أصدرت وزارة التربية والتعليم في عام 1946 قرارًا يقضي بتدريس تبعية البحرين لإيران في المدارس.

. أصدر مجلس الوزراء الإيراني في أبريل عام 1946 مرسومًا يقضي بأن يخضع إنتاج الحقول النفطية في البحرين والذي يتم تصديره إلى الخارج لنفس الإجراءات المتبعة بحق شركة البترول الأنجلو فارسية.

[1] نجلاء مكاوي و آخرون ، **الإستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي** ، (لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث ، 2015)، ص 143

[2] محمد ياسين خضير ، **أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة** ، مجلة دراسات دولية ، ع 53، ص 144 .

ثانيا: السعودية

تشير العديد من الوقائع ان المملكة السعودية تنحصر لدور اقليمي طبيعي اكثر فعالية وبشكل مختلف عما كانت عليه خلال السنوات الماضية خاصة في ظل التطورات الاقليمية الراهنة التي تستدعي تاكيد دورها الموحد للعالم السني .

تلعب السعودية المستقرة والنافذة دورا اقليميا ودوليا مهما وتعمل على مواجهة عناوين العديد من الملفات الدولية فالمملكة السعودية تسعى لاقامة نظام اقليمي جديد يضعها هذا المسعى في جملة من التحديات اولها الموقف الايراني خاصة فيما يخص الملف السوري واليمني[1] فموقف القيادة السعودية من الازمة السورية انها تريد اسقاط نظام الرئيس السوري بشار الاسد بكل الطرق والوسائل وتوظف كل امكانياتها المادية وتحالفاتها الاقليمية والدولية لتحقيق ذلك الهدف من اجل ضرب التواصل مابين ايران وحزب الله .[2]

اطلقت المملكة السعودية حملة عكسرية بمشاركة دولية تحت مسمى عملية عاصفة الحزم عند جماعة الحوثيون مما نتج عن هـ\ه العمليات العسكرية ظهور دور جد للفاعلين الاقليميين ان هذالدور الاقليمي النشط في اليمن وان لم يكن جديدا لكن تصاعده وتحولاته الاخيرة من قبل السعودية وايران يضع بالإعتبار الادوار الجديدة للدول الاقليمية .

فقد سيطرت المملكة العربية على المشهد السياسي اليمني لعقود من الزمن عبر دعمها المالي لشبكة من القيادات القبلية والدينية والسياسية .

وفي حال النظر الى جملة التحولات التي حصلت من منظور الصراع بين السعودية وايران فان عاصفة الحزم على مايبدو هي محاولة من قبل المملكة السعودية لاستعادة هيمنتها في اليمن وفرصة لتظهر قوتها في الاقليم .[3]

---

[1] نهاد المشنوق ، **السياسة التوسعية الإيرانية تعيد النفوذ الإقليمي السعودي إلى المنطقة** ، على الرابط الآتي : www.alarali.co.wk/?id=15744 .

[2] منصور أبو كريم ، **مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية في ظل تنامي الصراع السياسي و الطائفي في المنطقة** ، على الرابط الآتي : www.armad./ar/detaits 93277 .

ايران وجيرانها الاتفاق النووي:المكاسب والنتائج، على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net

تمثل المملكة العربية السعودية بمكانتها الإقليمية والدولية وبحكمة قيادتها ، عمقا استراتيجيا لشقيقاتها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتقوم بدور فاعل في تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي عبر مختلف الصُعد الداخلية والخارجية في دعم كل عمل يسهم في تعزيز العمل البيني المشترك وكذلك مع العالم الخارجي عربيا وإسلاميا ودوليا خدمة للقضايا ومواجهة التحديات المختلفة التي تخص دول المجلس.

فعلى المستوى البيئي لم تتوان المملكة العربية السعودية عن تقديم كل ما من شأنه زيادة أواصر الترابط بين دول المجلس وتعميق التعاون وصولا إلى وحدة ناجزة في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من خلال حشد طاقات دوله وفق تخطيط مدروس لتحقيق المصالح وحفظ المنجزات و التوازن الحضاري، كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إدراك أهمية التعاون على الصعيد الأمني إيمانا منها بأن الخطط التنموية والتطور والازدهار لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الأمن والاستقرار.

اما فيما يخص الاتفاق النووي، فبعد أكثر من عشرين شهرا من المفاوضات المستمرة توصلت إيران والمجموعة السداسية إلى اتفاق يقضي برفع العقوبات المفروضة على إيران وقبولها لاعبا كامل الصلاحية على المستوى الدولي والاعتراف بها قوة نووية مقابل قبول إيران مطالب هذه الدول في المجال النووي.

ومع استمرار دعم إيران لحلفائها لا يمكن توقع تغييرات في العلاقة الإيرانية السعودية إلا على المديين المتوسط والبعيد، ويتمحور التغيير في خيارات الرياض تجاه طهران، فمن الواضح أن الحفاظ على حلف عاصفة الحزم والذود عن تماسك الحلفاء في سوريا يزدادان صعوبة في الظرف الجديد.[1]

بمصطلحات عسكرية سينقل الاتفاق النووي السعودية من خانة الهجوم إلى خانة الدفاع أمام إيران وسياستها الإقليمية، ونظرا لتقاطع المصالح في أكثر من ملف لا يمكن توقع تحسن العلاقات الثنائية بين البلدين في القريب العاجل.

وبعيدا عن عد الاتفاق إنجازا أو تراجعا إيرانيا، فالواضح أن الإيرانيين والمجموعة السداسية خرجوا بتصريحات تنم عن رضا من مخارج التفاوض، وهو ما يمكن عده نتيجة القبول، إيرانيا ودوليا، بالحلول غير الصفرية، فما

[1] **المملكة العربية السعودية والدور الفاعل في تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي ودعم مسيرته**، على الرابط التالي:
https://www.albiladdaily.com

هي مكاسب إيران من الاتفاق النووي وما مدى تأثير هذه المكاسب على سياستها الإقليمية وعلاقاتها بالدول العربية والمجتمع الدولي.

إن السباق الراهن بين السعودية وايران المتجسد الان في اليمن ليس اذا تنافس سعوديا ايرانيا يتضمن رغبة كل طرف في القضاء الكامل على خصمه فكل لاعب يسعى فقط في الواقع الى دفع ميزان القوة كي يميل لجانبه وعلى الرغم انه بدا لوهلة ان ايران لها اليد العليا في هذه اللعبة اساسا بسبب ما كانت تتوقعه من تراجع لدور السعودية الا ان الصورة تتغير الان وتعيد بموجبها السعودية تاكيد نفسها مجددا بوصفها قوة مقررة للامن والسلطة في الخليج .[1]

العلاقات السعودية الأمريكية راسخة الجذور في التاريخ الحديث فقد ولدت في العام 1933م وذلك عندما بدأت بواكير التعاون الاقتصادي بين البلدين متمثلة في قيام شركة الزيت العربية الأمريكية بحفر أول بئر للنفط في شرق المملكة، ثم اكتملت نشأة هذه العلاقة في العام 1945م وذلك عندما التقى الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود طيب الله ثراه، والرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت على ظهر السفينة الحربية (كوينسي)، قبل أن تضع الحرب الكونية الثانية اوزارها، ثم ما لبثت ان اصبحت أكثر من مجرد علاقة دبلوماسية حين سميت شراكة في العام 1957م ودخلت منذ ذلك التاريخ مرحلة تحالف استراتيجي يزداد قوة وصلابة كلما تعاقبت الادارات السعودية والأمريكية .

ومما زاد في رسوخ وصلابة هذه العلاقة طيلة ال 75عاماً الماضية قدرتها على مواجهة تحديات لا يستهان بها طيلة الحروب الاقليمية والنزاعات الدولية والمتسمة بالأحداث الجسام الدامية التي لا تصمد أمامها كثير من العلاقات، فعبر هذه الفترة التاريخية مر العالم بعدد من العواصف أو (التسوناميات) المتعاقبة التي أزالت كيانات بكاملها وألغت أحلافاً وتكتلات وأنشأت أخرى ومع هذا فقد ظلت العلاقة السعودية الأمريكية ثابتة كالصخرة لا تهزها تلك الرياح التي كانت غالباً تأتي بما لا تشتهي السفن .

ولم تكن هذه العلاقة لتجتاز كل تلك الاختبارات العسيرة لولا وجود عدد من الحقائق على الأرض وأهمها المرجعية الفكرية السياسية، لدى البلدين، والتي كانت بمثابة بوصلة تهدي الحائرين في مجال العلاقات الدولية

[1] لينا الخطيب ، **الدور السعودي الناقد في الخليج و الشرق الأوسط** ، على الرابط الآتي:
http://www.rcssmideast.org/dseq/12356

وتكشف لكل الباحثين عن الحقيقة سر استمرار ونجاح هذه العلاقة الممتازة، وتتجسد هذه المرجعية في وجود قناعة متبادلة بأن أهمية العلاقة تجعل الاصرار على تقويتها من مبادئ الوعي بالمسؤولية ومن مقتضيات هذا الوعي أن الشعبين السعودي والأمريكي يشتركان في غابة سامية وهي تحقيق الخير العميم للعالم وتقوية دعائم السلم والأمن والرخاء للشعوب كلها، وعليه فإن اهتمام الرياض وواشنطن بشأن العالم ليس من محض الصدفة بل تفسره حقائق على الأرض مثل كون المملكة قلب العالم الإسلامي وقبلة كل المسلمين الذين يمثلون ربع سكان المعمورة هذا يضاف إلى مكانة السعودية النفطية في زمن يتسابق العالم فيه إلى التقارب من مصدّري الطاقة حيث تتربع المملكة على قائمة المصدرين بلا منازع .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فمن نافلة القول إن العالم يتطلع قيادتها للسلم والأمن العالميين ويهتم بدورها الإنساني وكذلك باقتصادها القوي الراسخ وبمراكزها العلمية العملاقة والتي صارت مقصد كل أهل الأرض جميعاً ومنهم أبناء المملكة والخليج الذين ما فتئوا يتطلعون لمزيد من التقارب الحضاري بين أمريكا وبلادهم لكي تنطلق النهضة العلمية في مرحلة جديدة تليق بعصر العولمة، عصر القرية الكونية الواحدة .

ومما لامسه الشعب السعودي من آثار هذا التقارب السعودي الأمريكي المتميز ما أثمرته الزيارة الموفقة التي قام بها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود الموفقة إلى الولايات المتحدة في عام 2005، حين كان ولياً للعهد، وما تم خلالها من اتفاقيات علمية وقعها يحفظه الله مع الرئيس الأمريكي جورج بوش وقد فتحت الباب بشكل رحب لاستقبال أمريكا لدفعات متوالية من البعثات الطلابية للجامعات والمعاهد فيها وبطريقة غير مسبوقة في تاريخ البلدين الصديقين.

ولعل تزامن زيارة الرئيس الأمريكي للمملكة مع احتفال شركة أرامكو السعودية بمناسبة مرور ثلاثة أرباع قرن على إنشائها يجسد اهتمام الحكومة الأمريكية بهذا التاريخ الذي بدأ لتبدأ معه نهضة المملكة وشعبها في كل المجالات ولتجد الولايات المتحدة عبر ذلك التاريخ حليفاً اقتصادياً وسياسياً لا يضاهى في العالم الثالث كله.. وتشريف الرئيس الأمريكي لهذا الاحتفال، وفي هذا الشهر مايو 2008م، [1]هو تعبير معنوي عن العلاقة بين الشعبين السعودي والأمريكي وكذلك يعكس عزم البلدين الصديقين على المضي قدماً في تطوير حلفهما الاستراتيجي وتقويته في وجه كل التحديات التي تواجه كلاً منهما وخاصة فيما يتعلق بالحرب على

[1] **المرجع نفسه.**

الإرهاب الدولي وتجفيف منابعه حول العالم ولكي تبقى الأجيال القائمة أكثر استعداداً للدخول في منظومة عالمية تتسم بالاستقرار والتقدم والتطور للعالم أجمع .

إن هذا الحلف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن يعتبر واعداً بالخير العميم للبشرية وذلك في ظل الحكمة السياسية والاحترام المتبادل الذي يليق باستثمار هذه العلاقة الهامة بين دولتين من أهم دول العالم اليوم ان لم تكونا على الإطلاق.. وإذا كانت أمريكا أهم سفير للعالم الغربي كله لدى العالم الإسلامي فإن المملكة العربية السعودية تعتبر لدى الغرب أهم سفير للمسلمين والذين يمثلون ربع سكان العالم.. وبذلك فإن تقوية العلاقة بينهما فيها تقوية للعلاقة بين العالم الغربي والعالم الإسلام وبدون هاتين الدولتين لا يستطيع المرء أن يتخيل أي مستقبل واعد لمشاريع مادية كالتكامل الاقتصادي بين الغرب والعالم الثالث أو مشاريع ذات أبعاد معنوية مثل حوار الحضارات بين الغرب والشرق

ثالثًا: علاقة السّعودية مع الغرب

يعتقد بعض الخبراء أن كثيرا من ثوابت العلاقة الاستراتيجية بين واشنطن والرياض قد تحولت إلى متغيرات.

في وثيقة أمريكية مختومة بكلمة "سري"، حصلت سويس إنفو على نسخة منها، تلخيصٌ لأهم ما دار بين العاهل السعودي الراحل الملك فيصل، والرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسن في البيت الأبيض يوم 27 مايو 1971، أي قبل 32 عاما .

قال الرئيس نيكسن لضيفه السعودي: "إننا مهتمون بالعمل لضمان أن تستمر العلاقات الأمريكية السعودية كما كانت دائما، علاقات صداقة تنمو وتُصبح أكثر قوة في المستقبل."

ورد الملك فيصل قائلا، "إننا نشاطركم ذلك الأمل، ليس فقط باعتبار أن تقوية الصداقة بيننا تصب في مصلحتنا المشتركة، وإنما لأن ذلك يخدم مصالح دول وشعوب أخرى أيضا[1] ."

ولكن العلاقات السعودية الأمريكية، التي حافظت على مستوى من الاستقرار والثبات على مدى أكثر من 60 عاما، اهتزت اهتزازا عنيفا في أعقاب كشف النقاب عن أن 15 من بين 19 شخصا ممن نفذوا هجمات 11 سبتمبر الإرهابية ضد الولايات المتحدة، كانوا شبابا سعوديين، مما تسبب كما يقول الدكتور مأمون فندي، أستاذ الإعلام بجامعة جورجتاون، في تغلغل موجة من المشاعر المعادية للسعودية في أوساط

[1] عتيبي السّعيد، " **العلاقات السّعودية مع أمريكا**"، جريدة الرّياض، (السعودية: ع 4375، 16 مايو 2004)، ص43

الأمريكيين.

ومع تزايد حدة هذه الحملة والملاحقات الأمنية الأمريكية للسعوديين، والتدقيق في كل ما له علاقة بالسعوديين في الولايات المتحدة، والحملات الإعلامية الأمريكية التي استهدفت النظام السعودي والمذهب الوهابي، بل والإسلام ككل، اجتاحت أوساط الرأي العام السعودي موجة من المشاعر المعادية للولايات المتحدة، وتململ داخل الأسرة المالكة السعودية من الموقف الأمريكي المتربص، تلته حملة صحفية سعودية لانتقاد المواقف والسياسات الأمريكية، خاصة ما عُرف بالحملة الأمريكية ضد الإرهاب في العالم، والتي وصفتها وسائل الإعلام السعودية بأنها كانت الغطاء الذي تسترت وراءه قوى الصهيونية لاستهداف المملكة والعلاقات مع الولايات المتحدة، وسرعان ما أدرك الجانبان وجود مشكلة في العلاقات، ليس على الصعيد الاستراتيجي فحسب، وإنما على صعيد النخبة والرأي العام في البلدين.

وبإلقاء نظرة على استطلاعات الرأي العام في أعقاب 11 سبتمبر 2001، نجد أن 58% من الأمريكيين لا يكنون المودة للسعودية بعد أن كانت 56% في يناير 2001، وعندما أجرت مؤسسة "غالوب" لأبحاث الرأي العام استطلاعا لم يسبق له مثيل في المملكة العربية السعودية في أوائل عام 2002، تبين أن نسبة 64% من السعوديين لا يكنون المودة للولايات المتحدة.

- نقطة التحول في العلاقات السعودية الأمريكية

ويري الدكتور جريجوري جوز، أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة فيرمونت، أن الوجود العسكري الأمريكي في السعودية لم يعد قابلا للاستمرار، سواء بالنسبة للنظام السعودي أو النظام السياسي الأمريكي بعد هجمات سبتمبر الإرهابية، خاصة بعد رفض السعودية التعاون علنا مع الولايات المتحدة في الحشد العسكري الذي سبق شن الحرب على العراق. وأصبح يتعين على واشنطن الاعتماد على دول الخليج الصغيرة في توفير البنية التحتية للوجود العسكري الأمريكي في الخليج. ومع الوجود الأمريكي في العراق، تستعيد الولايات المتحدة الدور الذي لعبته بريطانيا في الخليج ما بين عامي 1920 و 1958[1].

ويقول الدكتور جوز، إن العلاقات السعودية الأمريكية يجب أن ترتكز الآن على خدمة المصالح المشتركة للجانبين مع إنهاء الوجود العسكري الأمريكي في قواعد عسكرية سعودية. ويضيف أن رحيل تلك القوات سيفيد في تخفيف الضغط الشعبي السعودي، وسيضفي على العلاقات الأمريكية السعودية مناخا طبيعيا

[1] **المرجع نفسه**، ص ص 44، 45.

ينطوي على علاقات التعاون، ولو من مسافة أبعد، في عدد من المجالات الهامة بالنسبة للمصالح الأمريكية مثل السياسات البترولية والاستقرار الإقليمي ودور المملكة السعودية في العالم الإسلامي، وخاصة فيما يتعلق بنزع الشرعية عن تفسير بن لادن للإسلام.

وخلص الدكتور جريجوري جوز إلى أن الوضع في العراق بعد الحرب قد خلق أسسا جديدة للسياسة الأمريكية إزاء دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية، هي: [1]

أولا، العودة إلى علاقة أمنية مع السعودية تحمل سمات ما قبل حرب تحرير الكويت، ويعني ذلك التقارب والتعاون، لكن بدون نشر قوات أمريكية فيها.

ثانيا، تجنب الوقوع في إغراء النظر إلى السعودية كعدو بعد علاقة صداقة دامت عشرات السنين واستفادت منها الولايات المتحدة في قضايا الطاقة ثم في الحرب ضد الإرهاب.

ثالثا، تشجيع الإصلاح النابع من داخل المملكة العربية السعودية دون جعل ذلك الإصلاح حجر الزاوية في العلاقات السعودية الأمريكية والابتعاد عن الخوض في القضايا المشحونة بالمشاعر، مثل حقوق المرأة والنظام التعليمي في السعودية. .

رابعا، الإقرار بأن دول الخليج الصغيرة توفر مناخا أقل إثارة للمتاعب بالنسبة لعملية توفير قواعد للقوات الأمريكية في الخليج.

خامسا، عدم إغفال أهمية الرأي العام في دول الخليج الأصغر من السعودية، حيث سيعتمد استمرار الوجود العسكري الأمريكي فيها على إقناع شعوبها بأن ذلك الوجود مفيد لدولهم ولا يضر العالمين العربي والإسلامي.

سادسا، مقاومة الإغراء بالقيام بدور بريطانيا، حينما كانت تلك الدول محميات بريطانية، بالتدخل المباشر في النزاعات المحلية داخل الأسر الحاكمة.

المطلب الثالث : مسألة النفط

أصبح النفط موضوع تنافس شديد وبدرجة اكبر بعد الحرب العالمية الاولى منذ ذلك الحين اصبحت اهميته تتزايد لماله من مصلحة استراتيجية ومنفعة مالية وقد شهد حقل العلاقات الدولية تأثيرا بالغا حين اصبح النفط مادة وأداة للتحكم في الميدان الاقتصادي والسياسي والعسكري .

[1] محمد ختاوي ، "**النفط و تأثيره في العلاقات الدولية**"، (لبنان ، دار النفائس2010)، ص206 .

إنّ النفط موجود في العديد من الدول بيد انه موجود بغزارة وبكميات غير محدودة في منطقة الخليج العربي و نظرًا لأهمية هذه المنطقة من الناحية الاقتصادية و الجيوستراتيجية فان كل المناطق الجغرافية والسياسية والاقليمية اخذت في الانحسار والانكماش ولم تعد تستقطب الاهتمام الدولي المباشر ماعدا النظام الاقليمي الخليجي وكثيرا ما إرتبط مصطلح النفط بمنطقة الخليج

ان النفط هو الذي يضفي الحيوية والقوة على دول الخليج وان المناطق الجغرافية في العالم تزداد الان ارتباطا بنفط الخليج وستكون هذه المنطقة يعد وقت طويل المصدر الوحيد للنفط وستتحول الى مركز الثقل النفطي العالمي .

اول اكتشاف للنفط في ايران كان في منطقة مسجد سليمان عام 1908 ومع هذا الاكتشاف كانت شركة النفط الانجليزية الفارسية التي اصبحت لاحقا شركة النفط البريطانية وقامت حكومة محمد مصدق المنتخبة بتأميم هذه الشركة عام1951 لكن العملية اجهضت من طرف بريطانيا والولايات المتحدة بعد اسقاط حكومة مصدق وعودة الشاه ،حينها بدأت الولايات المتحدة تستثمر نفوذها المتزايد في المنطقة وشكلت تكتلا نفطيا اوكلت اليه مهمة ادارة النفط الايراني .[1]

وتمتلك السعودية مع ايران مخزونات نفطية تصل الى 400مليار برميل ومعظم هذه الكميات موجودة في حقول قريبة من مضيق هرمز الذي يمكن لأي مواجهة بينهما ان تؤدي الى تعطيل الملاحة فيه وقطع امدادات نفطية تقدر ب17مليون برميل يوميا عن الاسواق التجارية ما يعني ان المواجهة الكلامية بين البلدين يفترض ان تشعل قلق الاسواق العالمية

تشترك السعودية وإيران في عضوية منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك مع غيرهما من دول الخليج ودول غير عربية خارج المنطقة مثل نيجيريا في أفريقيا وفنزويلا في أمريكا اللاتينية. وتعمل هذه المنظمة على أن تضمن من خلال التنسيق بين أعضائها أن تحصل على نصيب عادل من سوق صادرات النفط العالمية، وأن تضمن أيضا الحصول على سعر عادل لصادراتها النفطية. لكن تطورات الصادرات والأسعار في سوق النفط في الوقت الحاضر تشير إلى حدوث العكس، فنصيب أوبك من السوق يقل مقابل زيادة نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء، وأسعار السوق تتراجع، بينما أوبك عاجزة عن اتخاذ موقف موحد لمنع تراجعها.

[1] يوسف خليف اليوسف ، "**الإقتصاد السياسي للنفط ، رؤية عربية لتطوراته**"، على الرّابط التّالي:
http://www.gulfpolicies.com/idex.php?option/id

الأخطر من ذلك في الوقت الحاضر، إن أسعار النفط التي كانت في العادة تصعد عندما تقبل منطقة الشرق الأوسط أو الخليج على أزمة، أصبحت الآن تنخفض دون أي إعتبار للوضع المتأزم في الشرق الأوسط، والذي قد يؤدي إلى اضطراب الإمدادات النفطية من المنطقة إلى أسواق العالم.

المبحث الثالث : التنافس السعودي الايراني : دراسة في الاثار

ان اهمية المنطقة الخليجية الاستراتيجية تفرض عليها بعض المتغيرات التي تؤثر وتتاثر بها، ويبقى التنافس السعودي والايراني احدى اكبر التحديات التي واجهت هذه المنطقة، والتي انعكست على امنها واستقرارها ،وضعت مستقبل امن الخليج في دائرة من الاحتمالات والتوقعات حول ماسيؤول اليه هذا التنافس ونحن في هذا المبحث سنتحدث عن انعكاسات التنافس السعودي الايراني ومستقبل المنطقة وامنها في ظل هذا التنافس.

المطلب الاول : انعكاسات التنافس السعودي الأيراني

في اطار الازمة السياسية بين السعودية وايران على اثر الاحداث الحاصلة بينهما واخرها اعدام رجل الدين الشيعي السعودي الجنسية نمر النمر مع عدد اخر من المعارضين المتهمين بالارهاب والتطرف من قبل السلطات الحكومية جاءت جملة من التصريحات والسيناريوهات المحتملة فقد جاء على لسان رئيس الجمهورية الايرانية حسن روحاني ان اعدام النمر يندرج تحت اطار سياسة اثارة الفتنة وتأجيج الارهاب والتطرف على حد وصفه

وهناك حقائق ظاهرة في هذا الامر نجردها سريعا على النحو التالي :

-ان توتر العلاقات بين ايران والسعودية جاء متزامنا ومتصاعدا مع توتر العلاقات الامريكية الايرانية مايشير الى انعكاس العامل الدولي على الوضع الاقليمي .

-قبل ان توتر العلاقات جاء على خلفية وصول المحافظين الى رئاسة الجمهورية الايرانية وسيطرتهم على البرلمان وانتهاج خط متشدد وفي ملفات متشابكة اثرت على ملفات ايران مع عدد من الدول وبينها السعودية.

-ان كل الملفات المثارة اليوم في عهد الرئيس نجاد هي ملفات موروثة وان كان قد تعمقت بشكل اكبر.

يبدو الان الصراع السعودي الايراني في اقوى تجلياته بعد اعدام 47 شخصا بالسيف في السعودية على راسهم الشيخ نمر الشيعي ولذلك هناك عدة اعتبارات يجب اخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن الصراع السعودي الايراني.

اولا: ايران تتمدد بقوة من الصراعات الاقليمية وتتواجد في سوريا لدعم نظام بشار الاسد كما تقاتل قوات الحرس الثوري هناك ايران تتواجد في لبنان من خلال حزب الله وايران ذهبت الى الحوثيين في اليمن .

ثانيا : السعودية تواجه مشكلات نقل السلطة الى الجيل الثالث من ابناء المؤسس الملك عبد العزيز ال سعود .

ثالثا: ان صراعات الاقليم على من يحسم الصراع على سوريا في ضوء روسيا والتحالف الغربي

رابعا :الانخفاض التاريخي لأسعار برميل النفط .

خامسا: دور القوى الدولية الاكثر تأثيرا في صراعات الشرق الاوسط الولايات المتحدة الامريكية وروسيا.[1]

واذا كانت العلاقات بين السعودية وايران متوترة فان ذلك سينعكس على كل الازمات التي يشكل الصراع السعودي الايراني على النفوذ احد عواملها لذلك يتوقع البعد تصعيدا في اكثر من بلد

بعد اعدام النمر سارع المبعوث الاممي الى سوريا ستيفان دي ميستورا الى زيارة الرياض وطهران في محاولة منه لمنع امتداد التوتر الى الملف الذي يشرف عليه ومن العاصمة السعودية اكد ان الازمة في العلاقات بين السعودية وايران مقلقة جدا وقد تتسبب بسلسلة عواقب مشؤومة في المنطقة .[2]

اذا كان من الممكن التنبؤ بسياسات السعودية فهناك العديد من الدوافع :

1-دوافع نابعة من الجانب اللبناني، وفي إطارها تعددت التفسيرات

-دفع الحريري لإعادة توحيد صفوفه و تياره

-رفض القيادة اللبنانية للجيش طلبا سعوديا بان لا تقتصر اجراءات الحدودية على الجماعات السنية

[1] جمال زايدة ، "**تداعيات الصراع السعودي الإيراني**" ، على الرابط الآتي :
http://massai.org.eg/newsQ/10334/173559-a

[2] حسن عباس، "**قراءة في مستقبل المنطقة على خلفية التوتر السعودي الإيراني**" ، على الرابط الآتي :
http://www.irfaaswtak.com

-رفض بيروت ادانة الهجوم على البعثة الدبلوماسية السعودية في 2015

-دوافع نابعة من البيئة الاقليمية نتيجة اشتعال الحرب بين السعودية وايران والاعتماد على الحروب بالوكالة للحصول على الزعامة الاقليمية لذلك قطعت السعودية الدعم المالي للبنان للحصول على موطيء قدم في لبنان

-اما الدوافع الدولية وذلك من خلال عرقلة السعودية للخطة الامريكية الروسية في سوريا

التطورات الاخيرة بين السعودية ولبنان تعتبر جزء من النزاع الاقليمي العريض بين المملكة وايران التي تحاول التمدد في المنطقة الخليجية والتدخل في شؤونها وتشهد العلاقة بين السعودية ولبنان توترا غير مسبوق في تاريخ البلدين بعد سلسلة اجراءات اتخذتها المملكة ضد لبنان محملة حزب الله المدعوم من ايران مسؤوليتها ما يشكل وفق محللين ردا واضحا من الرياض على طهران يدفع ثمنه اللبنانيون

فتفاهم الولايات المتحدة مع ايران في الإتفاق النووي ومع روسيا في سوريا يضع السعودية في مازق في الوقت الذي تتمدد ايران في المنطقة لذلك فالسعودية ترى بضرورة الرد على ايران بطريقة ما وذلك من خلال الضغط عليها في لبنان وتطورت الازمة لحين اعتبار مجلس التعاون الخليجي حزب الله منظمة ارهابية ويأتي هذا القرار بعد وقف المساعدات السعودية للجيش اللبناني .[1]

اطلقت المملكة السعودية حملة عسكرية بمشاركة دولية تحت مسمى عاصفة الحزم، فجر الخميس26 مارس2015ضد جماعة الحوثيون ،جماعة دينية سياسية تنتمي للمذهب الزيدي الشيعي في اليمن ، والقوات الموالية للرئيس السابق علي عبد الله صالح في اليمن ، لقد نتج عن هذه العمليات ظهور دور جديد للفاعلين الاقليمين .

ان التدخل العسكري للمملكة السعودية والذي يفصح عما يسمى بعهد "الملك سليمان" والدعم الايراني المتصاعد للحوثيون،علاوة على الدعم العماني في قيادة جهود المصالحة والتوافق قد يفصح عن ادوار جديدة ،وتحولات اساسية في ادوار قوى الاقليم والتي من الممكن ان تقرر مسار ازمة ومستقبل اليمن.

[1] "**الصراع السعودي الإيراني ضريبة يدفعها اللبنانيون** "، على الرابط الآتي:

http://www.alarab.com.uk/?id=7454x

وبعد نفاذ كل المحاولات الايرانية لدعم الانقلاب الحوثي ،وتقديم مختلف اشكال الدعم انصار الله وميليشيات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح ،والفشل الذريع في تحقيق اهداف الثورة ،قررت ايران تبني سيناريوهات جديدة للتعامل مع الازمة اليمنية .

التفاصيل الدقيقة تندرج في اطار وضع التصورات والسيناريوهات لخطة الحرب المحتملة التي ستخوضها ايران ،في اليمن حيث يمكن استنتاجها من خلال تحيل الخطاب الامني والسياسي والاعلامي الايراني؛ و كذلك العملية التي شنتها السعودية في اليمن ضمن تحالف اقليمي من 10 دول للدفاع عن حكومة عبد ربه منصور هادي ضد الحوثيين، ويضم التحالف :مصر ،الاردن، المغرب، وخمسة من دول مجلس التعاون

ولم تشارك عمان وتطوعت باكستان في هذه العملية .

اما بالنسبة للملف السوري تتسع دائرة الصراع على النفوذ بين إيران والمملكة العربية السعودية في دول عدة في الشرق الأوسط مميطة اللثام عن الجذور السياسية للخلافات بين القوتين. وظهرت ملامح هذا الصراع بشكل مباشر في الفترة الأخيرة معالم الملف السوري، حيث تشدد القيادة السعودية على ضرورة

الاثار الاقتصادية للتنافس الايراني السعودي

-زيادة دور المال السياسي سوف يلعب الطرفان على توظيف المال السياسي في دول المنطقة والتي تجلت اسرع صوره في رد الفعل البحريني في سحب البعثة الدبلوماسية من طهران تأييدًا للموقف السعودي وكذلك الحال بالنسبة للسودان المدعوم من طرف السعودية بسحب سفيرها في ايران .

-زيادة الانفاق على التسليح احتمالات المواجهة المسلحة المباشرة واردة بين ايران والسعودية وذلك من خلال زيادة الطرفان لمعدلات الانفاق على التسليح .

ومما سيزيد من التداعيات السلبية لزيادة النفاق على التسليح من قبل الطرفين انه ياتي في ظروف اقتصادية غير مواتية لطرفي الصراع بسبب تراجع الارادات النفطية في ضوء استمرار ازمة انهيار اسعار النفط بالسوق العالمية

-تاجيل برامج الاصلاح الاقتصادي من خلال تبني مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية من قبل السعودية ودول الخليج واهمها خفض مخصصات الدعم وتقليل العمالة بالحكومة والقطاع العام وخصخصة المرافق العامة والصراع الايراني يتوقع ان تؤجل دول الخليج الدخول بعمق في هذه البرامج.[1]

وهناك ثلاث سيناريوهات للعلاقات الايرانية السعودية ترواح من الصراع الى التهدئة وتتمثل فيما يلي:

السيناريو الاول هو سيناريو صراعي بالاساس ولذلك اذا فاز احد المتشددين او المحافظين لانه سوف يستمر على نهج احمدي نجاد وفي ظل هذا السيناريو ستدخل ايران في مواجهة الدول العربية وليس الخليجية فقط .

السيناريو الثاني تعاوني توافقي ومن خلاله سيكون هناك علاقات جيدة بين الطرفين عن طريق ايجاد حلول واقعية لكل المشاكل العالقة بينهما وفي ظل هذا السيناريو ستوقف طهران مساعداتها لكل الخلايا الارهابية في الخليج وتهدئة الاقلية الشيعية في البلدان الخليجية وانهاء الازمة السورية عبر وقف طهران دعما لنظام الاسد وفي ظل هذا السيناريو سيحدث تبادل تجاري واقتصادي .

السيناريو الثالث فهو وسطي يقع بين السيناريو الاول والثاني فقد يكون تعاوني تارة وصراعي تارة اخرى وفي ظل هذا السيناريو ستكون العلاقة بينهما قائمة على الشك والريبة وتميل الى التهدئة في اغلب الاحيان .

وذكر الدكتور يسري العزباوي في مقالته بشيء من الاختصار ثلاث سيناريوهات للتنافس السعودي الايراني فتمثلت فيمايلي: [2]

السيناريو الاول صراعي في حالة تدخل ايران في مواجهة الدول العربية واستمرار سياستها

السيناريو الثاني تعاوني توافقي من خلال وجود علاقات جيدة بين الطرفين وتوقف طهران عن التدخل في بعض الملفات .

السيناريو الثالث وسطي مرة تعاوني ومرة تصارعي.

---

[1] عبد الحافظ الصاوي ، "**الأثار الإقتصادية للخلاف السعودي الإيراني**"، على الرابط الآتي:
http://www.alalam.com.tr/ar/500755/

[2] ممدوح الولي ، "**من الصراع إلى التهدئة : سيناريوهات العلاقات الخليجية الإيرانية**" ، على الرابط الآتي:
www.ahram.org.eg/news print /215717.espx

المطلب الثاني: انحصار اثر التنافس السعودي الايراني على امن الخليج: اجراءات عملية

الأمن الخليجي هو أمن متغير ومتأثر و ذو قدرة عبر فواعله للتأثير في الأمن العالمي وبهذا استطاع الامن القومي الخليجي بناء علاقة تبادلية و إحلال بين الأمن الاقليمي و الأمن العالمي من خلال العديد من المتغيرات المؤثرة في الإستراتيجية الأمنية الخليجية

و قد أشارت الدراسات الإستراتيجية إلى أن هناك مظاهر للحافظ على درجة كافية من الأمن الإقليمي و الاستقرار في الخليج المتغير المتحول.

كشفت تطورات السنوات الماضية، وبدرجة أكبر الأشهر القليلة المنصرمة من هذ العام ان إيران في ظل نظام "ولاية الفقيه" الثيوقراطي بطموحاته النووية، وفي ظل تذبذب الموقف الغربي من "أمن الخليج" تمثل تهديدا إيديولوجيا وعسكريا لأمن واستقرار دول الخليج. وسيتوقف حجم هذا التهديد وخطورته المستقبلية على الطريقة التي ستتطور بها المفاوضات الإيرانية–الغربية حول البرنامج النووي الإيراني ومضمون الاتفاق الذي سيتم التوصل إليه. ففي حال التوصل إلى اتفاق مع إيران يحول دون حصولها على السلاح النووي، فإن ذلك يمكن أن يخفف كثيرا من الضغوط الأمنية على دول الخليج ، والعكس بالعكس. [1]

كما سيتوقف حجم التهديد وخطورته أيضا على الطريقة التي ستتطور بها الأمور في كل من سوريا واليمن والعراق ولبنان. فحدوث توازن بين المكونات المجتمعية المشاركة في السلطة في العراق، وانتقال السلطة في سوريا، وعودة الشرعية في اليمن، واحتكار الدولة اللبنانية للقوة المادية في مواجهة المكونات المجتمعية، ستمثل كلها دعائم للأمن الخليج العربي.

ولأنّ الأمن في أي دولة ولأي منطقة جغرافية يبنى و لا يعطى، ويتصف بالدّيناميكية، ويحتاج إلى رعاية مستمرة، فإنّ بناء أمن الخليج يستدعي كإجراءات لمعاجلة مايلي:

أولا: تطوير استراتيجية أمنية شاملة تستند إلى مفهوم مشترك للأمن، وبناء أنظمة وتطوير مؤشرات في مختلف المجالات يمكن من خلالها اكتشافا لتهديدات في مراحلها المبكرة وإعداد السياسات والخطط والبرامج لاحتوائها.

[1] عبد العزيز عبد العزيز المهري ، **المرجع السابق** .

ثانيا: دمج أمن اليمن بأمن الخليج حتى لا يظل اليمن ثغرة تنفذ منها التهديدات المستقبلية بما يعنيه هذا من قيام شراكة أمنية خليجية–يمنية قوية ومستدامة وغير مرتبطة بالأشخاص والأنظمة مع التنبيه هنا إلى أن التهديد الذي يمثله اليمن لدول الخليج، والذي يتوقع أن يتعاظم خلال السنوات القادمة، إنما يكمن في فجوة التنمية الهائلة بين دول الخليج واليمن، والتي تجعل الكثير من اليمنيين يعيشون في أوضاع تستويفيها الحياة والموت ويسهل على الجماعات الإيديولوجية المتشددة بكافة أنواعها استغلالهم وتحويله إلى وقود في الحروب التي تخوضها.

ثالثا: بناء قوة عسكرية برية وبحرية وجوية رادعة سواء في الدولة القائدة ،أو في إطار خليجي، أو عربي لمعالجة ما يسميه المفكرون الخليجيون بـ"الخلل الأمني المزمن" في إشارة إلى اعتماد الدول الخليجية في الأمن و الحماية على غيرها، ولا ينبغي المبالغة في المخاوف من التأثيرات السلبية لبناء مثل هذه القوة.

كما لا ينبغي النظر إلى هذه القوة على أنها بديل جاهز للترتيبات الأمنية للدول الخليجية مع الدول الغربية، وربما كان من الأفضل النظر إليها على الأقل مرحليا لأي ترتيبات أمنية أخرى.

رابعا: إعادة بناء العلاقات معا لولايات المتحدة ودول الغرب على أسس واضحة وخصوصا في الجانب الأمني مع إخضاعها للمراجعة المستمرة بحسب التطورات التي تحملها المتغيرات سواء بالنسبة لدول الغرب أو بالنسبة للدول الخليجية.

خامسا، تنويع استراتيجي للتحالفات مع القوى الكبرى، وعدم التركيز على دولة واحدة أو منطقة جغرافية معينة أو محاولة إستغلال الخصومات بشكل تكتيكي

سادسا، التركيز على مفهوم المواطنة ونشر ثقافة وقيم الاعتدال والتسامح ونبذ التشدد والتطرف أي اكانت منطلقاته، وإصلاح أنظمة التعليم ومناهجه والسياسات الثقافية والإعلامية بما يكفل تحقيق هذا الهدف.

سابعا ،فتح وتفعيل القنوات الدبلوماسية مع إيران حكومة و شعب او تشجيعها وتحفيزها على التخلي عن طموحاتها الإمبراطورية والنووية. [1]

[1] عبد الله الفقيه، "**مستقبل امن الخليج بعد عاصفة الحزم**"، على الرّابط التّالي:
http://www.araa.sa/index.php?view=article&id=3411:2015-06-30-10

خلاصة الفصل الثالث

كملخص لهذا الفصل نستنتج ان كل من السعودية و ايران، ابرز القوى التي تتسم العلاقة بينهما بجملة من التوترات والاختلافات حول العديد من الامور لعل من اهمها تزعم منطقة الخليج العربي خاصة والعالم الاسلامي –سنة، شيعة– ومنطقة الشرق الاوسط عامة، هذا من جهة اما من جهة اخرى فان القضايا المذهبية باتت غطاء تحتمي به كافة الخلافات بين السعودية وايران ،الشيء الذي ادى بهما الى التدخل في بعض المسائل والملفات كالأزمة السورية واليمن ولبنان ،كل طرف يسعى بكل ما يملك لفرض اهدافه وتحقيق مصالحه ، كما ان النفط من اهم مظاهر التنافس السعدي الايراني لما له من تأثير على مسار هذه العلاقة ، اضافة الى ذلك فقد تناولنا انعكاسات التنافس على امن الخليج ومستقبله في ظل هذا التنافس .

الخاتمة:

مما سبق وفي اطار دراستنا الموسومةبالتنافس السعودي الإيراني و كيف يؤثر على أمن منطقة الخليج العربي توصلنا إلى النتائج التالية :

-التنافس يعبر عن عملية التفاعل المصاحبة للقرار السياسي ومظهر من مظاهر المشاركة في تحقيق الشيء المراد الوصول إليه .

-يرتبط التنافس كغيره بمفاهيم مشابهة كالصراع ،النزاع ،الأزمة ،التوتر ،هذه المفاهيم تختلف عنه في عدة نقاط أهمها الاختلاف في الهدف بحيث أن التنافس لايؤدي بالضرورة إلى حرب .

-يعتبر الأمن من المفاهيم المعقدة معالمه غير واضحة فهو مرتبط بمدركات الدول ومقوماتها ومصالحها وأهدافها إذ يعتبر من المواضيع التي تسعى كل الدول للحفاظ عليها نظرا للتهديدات المستمرة والمواكبة له

- إن الأمن كباقي المفاهيم شهد تطورا في أهدافه وأبعاده نظرا للأحداث التي حصلت ، فقد تم الاهتمام بجوانب عديدة خاصة الجوانب لاجتماعية والثقافية ومنه الأمن انتقل الأمن من المفهوم الضيق الى الموسع الأمن موضوع مركزي اهتمت به مجموعة من النظريات لكن أختلف كل نظرية في تفسيرهمن أجل رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدول وتوفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية .

-تتسم منطقة الخليج العربي بأهمية كبيرة سواء الإستراتيجية أو الجغرافية وحتى الجيوبوليتيكية مما جعلها محل تنافس دولي كبير فهي إحدىأهم المناطق الحيوية و الإستراتيجية و ذالك لما تحتويه من ثروات أهمها أنها السوق الأولى لمصادر الطاقة و النفط .

- شهدت العلاقات السعودية الإيرانية نوعا من الهدوء قبل قيام الثورة الإيرانية بيد أن هذه العلاقات لم تعد كذلك، فعلى العكس اتسمت هذه الأخيرة بتوتر وتصاعد شديد بعد نجاح الثورة الإيرانية وإعلان إيران توجهها الشيعي مما أضفى على علاقاتها مع جيرانها نوعا من الصراعات لفرض معتقدها ،وأهم جيرانها السعودية ذات التوجه السني .

- العلاقات السعودية الإيرانية تتميز بوجود تنافس بينهما ما أثر على مستقبل منطقة الخليج ومن مجالات هذا التنافس كونه ينحصر في ثلاث نقاط رئيسية تتمثل في القضايا المذهبية ، النفط،الدور الإقليمي ،حيث أن كل

من السعودية وإيران يسعيان لفرض توجهها المذهبي وبالتالي السعي لبلوغ المكانة الإقليمية في المنطقة الخليجية ،أما النفط فيعد من المسائل الهامة التي يتنافس حولها الدولتان.

-انعكس التنافس السعودي الإيراني على منطقة الخليج مما خلف آثارا سلبية على كافة الأصعدة سواء السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية ،والتي كان من أهمها زيادة الإنفاق على التسليح احتمالات المواجهة المسلحة المباشرة واردة بين ايران والسعودية وذلك من خلال زيادة الطرفان لمعدلات الإنفاق على التسليح وزيادة دور المال السياسي.

- التنافس السعودي الإيراني على أمن منطقة الخليج جعل مستقبل المنطقة متوقف على مدى استمرارية التنافس من عدمه إمكانية التقليل منه من خلال إجراءات عملية ترسم ملامح منطقة خليجية امنة.

قائمة المصادر و المراجع

أوّلاً: المراجع

أ) الكتب:

1- أحمد جودة، محمد، "**تاريخ الخليج العربي الحديث و المعاصر**"، (المملكة العربية السعودية: جامعة الملك فيصل، 2011.

2- دورتي جيمس، و بالستغراف روبرت ، "**النظريات في العلاقات الدولية**"، ترجمة: وليد عبد الحي، (الكويت، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985).

3- هشام محمود الإقداحي، "**تحديات الأمن القومي المعاصر (مدخل تاريخي سياسي)**"، (مصر: مؤسسة شباب الجامعة، 2009).

4- كشك، أشرف، "**العلاقات الخليجية الإيرانية (الواقع و آفاق المستقبل)**" ،(البحرين: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية و الدولية و الطاقة، 2014).

5- لندة، عكروم، "**تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط**"، (عمان: دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، 2013).

6- المانع، صالح، "**إيران و الخليج و البحث عن الإستقرار**"، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث، 1996).

7- محمد الدويري، فايز، "**الأمن الوطني**"، (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2007).

8- محمد، سالم الكواز، "**العلاقات السعودية الإيرانية 1979-2011 دراسة تاريخية سياسية**"، (عمان: دار غيداء للنشر و التوزيع، 2013).

9- محمد علي النقلي، محمد بن عبد الوهاب بن ، "**التنافس الامريكي الاوروبي على المنطقة العربية خلال الفترة 1945-2000**" ،2000 ،ص24.

10- محمد فرج، أنور "**الواقعية في العلاقات الدولية "دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**"، (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ،2008).

11- محمد، ختاوي، "**النفط و تأثيره في العلاقات الدولية**"، (لبنان: دار النقائس، 2010).

12- نايل المجالي، عصام، "**تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي**"، (عمان: دار مكتبة الحامد للنشر و التوزيع)، 2012.

13- نجلاء، مكّاوي، و آخرون، "**الإستراتيجية الإيرانية في الخليج** العربي"، (لبنان: مركز صناعة الفكر للدراسات و الأبحاث، 2015).

14- نوار، إبراهيم، "**خيارات متعددة: العلاقات السعودية الايرانية بين افاق التعاون واحتمالات الصراع**"، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2016).

15- سميث، جون بيلس، "**عولمة السياسة العالمية**"، (الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004).

16- عمار، جفال،" **التحيز و الاستمرارية في الاهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**"، (الجزائر: مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية ،2008).

17- عبد المولي طشطوش، هايل "**الأمن الوطني وعناصر قوة الدول في ظل النظام العالمي الجديد**"، (الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012).

18- العمادي، زياد "**حل النزاعات :"برنامج دراسات السلام"، جامعة السلام التابعة للامم المتحدة**" ،2009).

19- عبد الفتاح، إسماعيل، "**معجم المصطلحات السياسية والاستراتيجية**"، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2008).

20- علي، بن هلهول الرويلي ، "الازمات تعريفها- ابعادها- اسبابها"، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011).

21- عبد العزيز المهري، عبد العزيز، "**التحولات السياسية في النظام الدولي الجديد و أثرها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي و إستقرارها خلال فترة (2010-1990)**"، جامعة الشرق الأوسط، 2009.

22- خالد، بن سلطان بن عبد العزيز آل السعود، "**أمن الخليج من منظور وطني**"، (الإمارات المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 1997).

23- غنام المطيري، وضحة ذبيان، "**دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج**"، (جامعة الشرق الأوسط، 2012).

ب) المذكّرات و الرّسائل الجامعية:

1- أتيمه العبادي، خالد جويعد، "تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية (سوريا و لبنان)"، رسالة ماجستير، (جامعة مؤتة، 2008).

2- بلال، قريب "**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه "، التحديات والرهانات**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (الجزائر، 2010).

3- بركان، إكرام، " **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية** "، مذكرة ماجستير، في العلوم السياسية، باتنة، 2009.

4- دعبس، يسري، "**معجم المصطات السياسية**"، (الاسكندرية :البيطاش للنشر والتوزيع،2009).

5- محمد، آل رشيد حمد، "**السياسة الخارجية السعودية والأمن لمنطقة الخليج**"، مذكرة الدكتوراه في العلوم السياسية، (الجزائر، 2011).

6- سامي، محمد يوسف الجعفري ،"**التنافس على السلطة في العصر العباسي الاول (232-132 هـ/ 749- م849)**"، أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ الاسلامي، (جامعة سانت كليمنتس العالمية ،2010)،

7- عودة العضايلة، عبد الله فلاح ، "**التنافس في آسيا الوسطى**"، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، 2011).

8- عبد الرزاق، بوزيدي، "**التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (بسكرة، 2010).

9- عبد الله العوان، طايل يوسف، "**الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**" ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الأوسط، 2013).

10- عبد الله، حجاب، "**السياسة الأقليمية لايران في آسيا الوسطى و الخليج (1979-2011)**"، مذكرة ماجستر في العلوم السياسية، (الجزائر، 2011).

11- فريدة حموم، "**الامن الانساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية**"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الجزائر، 2004).

12- صالح الكعبي، سامي، "**مفهوم الأمن القومي للدولة في ظل العولمة دول النظام الإقليمي العربي أنموذجا**"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، (جامعة الشرق الاوسط ،2013).

13- يوسف أبو جزر، فداء، "**العلاقات الايرانية السعودية و إنعكاساتها على دول الجوار العربي (1997-2005)**" رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، (مصر ،2014).

أ)

14- خالد معمري،"**التنظير في الدراسات الامنية لفترة مابعد الحرب البادرة "دراسة في الخطاب الامني الامريكي بعد11سبتمبر**"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ،(الجزائر، 2008).

ج) الدوريات

1- هاجر، ابو زيد، "**الموقف السعودي و الاسرائيلي من الاتفاق النووي الايراني**"،مجلة أوراق الشرق الاوسط، (العدد 62، 2014)

2- محمد ياسين خضير، "**أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة**"، مجلة دراسات دولية، العدد 53، 2015).

3- محمد ربيع الخيري نوار، "**مجلس التعاون الخليجي و الإتحاد الأوروبي مسار العلاقات و حدود مجالات التعاون** "، مجلة الدراسات الدولية، (العدد 40، 2009).

4- منير محمود بدوي، "**مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع**"، مجلة دراسات مستقبلية، العدد 03، (يوليو 1997).

5- مصطفى عبد الرحمن، رندة، "العلاقات السعودية الايرانية (1990-2000)" ، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستر في الدارسات الأفريقية و الأسيوية، (السودان ،2004).

6- مخلد، مبيضين، "**العلاقات الخليجية الايرانية (1997-2006)**"، مجلّة المنارة، (العدد 2، 2008).

7- مريم شرفي ،"**التصور الامني لمدرسة كوبنهاغن**" ،الحوار المتمدن،2014.

كاظم علي، سليم، "**التواجد العسكري الامريكي في الخليج الدوافع والاسباب**" ،مجلة الدراسات الدولية، العدد 45

8- عبد الأمير، الحيالي. فراس، عبد الجبار: "**دول الخليج العربي في عصر مابعد النفط** "، مجلة ديالي، العدد 33، 2009.

9- عماد، علو، "**ايران الثورة المصدرة**" ،جريدة الزمان الدولية،(العدد 4113، الصّادر في: 04/02/2012).

هـ) المواقع الإلكترونية:

1- ابراهيم، بولمكاحل، "**تعريف النزاع**"، على الرابط التالي:
http://oulemkahel.yolasite.com/resourcem
[2]- عبد الاله، البلدواي، ماهي الأزمة وكيف ندير الأزمات ؟ على الرابط التالي:
www.suronline.org/alabwab/edare.../1447.htim
[3]- الحربي، سليمان عبد الله، "**مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)**"، تاريخ تصفّح الموقع: 2016/04/25، الرابط التالي:
http://www.caws.org.lb/homme/electronic
4- المجذوب، محمد، "**الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق**"، تاريخ تصفّح الموقع، الرابط التالي:
www.mokarabat.com/56061.htm
[5]- محمد النعناعي، "**أبعاد الأمن القومي**"، تاريخ تصفّح الموقع، 2016/04/13، الرابط التالي:
http://www.blogspot.com/2010/blog-post-08-htm l8
[6]- طارق العميدي، فؤاد، "**الوضع الجغرافي للخليج العربي**"، الرابط :
www.uobolylon.edu.iq/uobcpmeges/lecture
[7]- محمد محمد، "أين يقع الخليج العربي" ، على الرابط الآتي :
8- أحمد يحي، عمر، "**الاهمية الجيوستراتيجية للخليج العربي**" ، الرابط:
http://www.omersd.blogspot.com/2014/11/blog–post-64html
9- كريستينا، كوخ ، "**الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**"، الرابط:
https://www.ar.qantara.com/2015/02/625984
[10]- منور، هشام، "**الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي**"، الرابط:
http://www.Ogrenc.com/show-article–main–cfm?id=13053
11- "**تقرير حول النفط**"، الرّابط:
http://www.gulfstudies.info/ar/reports/deliat/show/art.asp?aid=255649
12- ياسر قطيشات، "**واقع الجغرافيا السياسية في الخليج العربي**"، الرابط:
http://www.ahewar.org
13- إبراهيم، يوسف كامل، "**العولمة و العالمية: مفاهيم و أبعاد للهيمنة و السيطرة الجغرافية** " ، بحث مقدم إلى المؤتمر التربوي الأوّل، (فلسطين، 2004).
14 - "**العلاقات السعودية الايرانية**" ، الرابط
http://www.aljazeera.net/archive/62751
15 - "**إيران و دول الخليج من التباعد إلى التقارب**"، الجزيرة نت، الرابط:
www.aljazeera.net/2015/6af788b6-13b3-40ff

16 – سليمان، زكريا، "**هل يشكل التقارب السعودي الايراني مقدمة التلاقي عربي ايراني**"، الرابط:
http://alasr.me/articles/view/9728 .
17 – الجوهري، شاكر، "**إحتمالات نشوب حرب سعودية إيرانية**"، الرابط:
http://www.almustaqble.com/articles/2016/2356
18 – "**السعودية تستبعد الحرب مع إيران**"، مركز الجزيرة لدراسات، الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/arabic/2016/dseq/1235
19 – "**القصة الكاملة لتفجير المواجهة بين السعودية و إيران**"، الرابط:
http://www.arabic.cnn.com/middleeast/2016/01/05/-soudi-arabia-iran-axplainer
20 – عباس، حسن، "**من يتسبب في الصراع السني الشيعي**"، الرابط:
http://www.irfaasawtak.com
21 – "**علاقة البحرين وايران تدخل مرحلة جديدة**"، الرابط:
http://www.albainah.com/index.aspx?function=Item&id=1481&lang
22 – نهاد، المشنوق، "**السياسة التوسعية الإيرانية تعيد النفوذ الإقليمي السعودي إلى المنطقة**"، الرابط:
http://www.alarali.co.wk/?id=15744
23 – أبو كريم، منصور، "**مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية في ظل تنامي الصراع السياسي و الطائفي في المنطقة**"، الرابط:
http://www.armad./ar/detaits93277
24 – **إيران وجيرانها: الإتّفاق النّووي المكاسب والنتائج**، الرابط:
http://www.aljazeera.net
25– لينا، الخطيب ، "الدور السعودي الناقد في الخليج و الشرق الأوسط"، الرابط:
http://www.rcssmideast.org/politiques/1235
26 – "**المملكة العربية السعودية والدور الفاعل في تحقيق أهداف مجلس التعاون الخليجي ودعم مسيرته**"، الرابط:
https://www.albiladdaily.com
27– يوسف، خليف اليوسف، "**الإقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطوراته**"، الرّابط:
http://www.gulfpolicies.com/idex.php?option..id
28 – زايدة، جمال، "**تداعيات الصراع السعودي الإيراني**"، الرابط:
http://massai.org.eg/newsQ/10334/173559-a
29 – عباس، حسن، "**قراءة في مستقبل المنطقة على خلفية التوتر السعودي الإيراني**"، الرابط:
http://www.irfaaswtak.com
30 – "**الصراع السعودي الإيراني ضريبة يدفعها اللبنانيون**"، الرابط:
http://www.alarab.com.uk/?id=7454x
31– الصاوي، عبد الحافظ، "**الأثار الإقتصادية للخلاف السعودي الإيراني**"، الرابط:

http://www.alalam.com.tr/ar/500755

32 – الولي، ممدوح، "**من الصراع إلى التهدئة: سيناريوهات العلاقات الخليجية الإيرانية**"، الرابط:

http://www.ahram.org.eg/news print /215717.espx

33 – عبد الله، الفقيه، "**مستقبل امن الخليج بعد عاصفة الحزم**"، الرّابط:

http://www.araa.sa/index.php?view=article&id=3411:2015-06-30-10

ثانيًا: المصادر

1- القرآن الكريم.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصّفحة
اهداء	
شكر و عرفان	
مقدمة	أ–هـ
الفصل الأول:التأصيل النظري للدراسة	1
المبحث الأول:مدخل عام لفهم ظاهرة التنافس	1
المطلب الأول:مفهوم التنافس	1
اولا:التنافس لغة	1
ثانيا:المعنى الإصطلاحي للتنافس	2
المطلب الثاني:المفاهيم ذات الصلة بالتنافس	3
أولا:الصراع	3
ثانيا: النزاع	4
ثالثا:الأزمة	5
رابعا:التوتر	7
المبحث الثاني:ظاهرة الأمن:دراسة مفاهيمية نظرية	7
المطلب الأول:مفهوم الأمن	8
أولا:تعريف الأمن لغة و إصطلاحا	8
ثانيا:تعريف الأمن من الناحية الغوية	9
المطلب الثاني:مستويات الأمن	10
أولا: ابعاد الأمن	14
ثانيا: مرتكزات الأمن	15
المطلب الرابع:التفسير النظري لظاهرة الأمن	15
اولا:الأمن من المنظور الواقعي	16
ثانيا: الأمن في المنظور اللّيبرالي	16
ثالثًا: الأمن في المنظور النّقدي	17
ملخص الفصل الأول	18
الفصل الثاني:أهمية منطقة الخليج العربي وفق رؤى سعودية	19
المبحث الأول:الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربي	19
المطلب الأول:الأهمية الجغرافية لمنطقة الخليج العربي	20

اولا: موقع الخليج العربي	20
ثانيا:أهمية الموقع الجغرافي لمنطقة الخليج العربي	21
المطلب الثاني:الأهمية الإقتصادية لمنطقة الخليج العربي	23
المطلب الثالث: المنظور الجيوبولتيكي لمنطقة الخليج العربي	26
المبحث الثاني:العلاقات السعودية الإبرانية	27
المطلب الأول:العلاقات السعودية الإيرانية قبل الثورة الإيرانية	27
المطلب الثاني:العلاقات السعودية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية	28
المطلب الثالث:السعودية و إيران :مظاهر التقارب و التباعد	33
أولا: مظاهر التقارب السعودي الإيراني	34
ثانيا:محددات التباعد السعودي الإيراني	35
ملخص الفصل الثاني	37
الفصل الثالث: أمن الخليج في ظل التنافس السعودي الإيراني	38
المبحث الأوّل:أمن الخليج من منظوري السعودية و ايران	38
المطلب الأول:الرؤية السعودية لأمن الخليج	38
المطلب الثاني:أمن الخليج في ظل المقاربة الإيرانية	40
المبحث الثّاني:مجالات التنافس السعودي الإيراني	42
المطلب الأول:القضايا المذهبية	43
المطلب الثاني:الدور الإقليمي	46
أولا:إيران	47
ثانيا:السعودية	48
ثالثًا: علاقة السّعودية مع الغرب	52
المطلب الثالث:مسألة النفط	54
المطلب الثاني:انحصار أثر التنافس السعودي الإيراني على امن الخليج: جراءات عملية	60
خلاصة الفصل الثالث	63
الخاتمة	و-
قائمة المراجع و المصادر	
الفهرس	